المرصد التونسي للإقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

مذكرة توجيهية | رقم 7

المسؤولية المجتمعيّة للشّركات وحقوق الإنسان في تونس: التّسمية القانونيّة لمساعدة الشّركات

المرصد التونسي للاقتصاد

08/08/2022

www.economie-tunisie.org

فهرس المحتويات

I. الاختصارات

II. مقدّمة

أ. مفهوم المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات

ب. قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس

1. التزامات تونس في مجال المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات

2. إصدار قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات

3. أهداف قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات

4. قانون ذو تأثير غير ملموس

5. قانون غير مُفعّل

III. هل من الممكن تحقيق القبول الاجتماعيّ للصّناعات الاستخراجيّة من خلال قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات؟

أ. معارضة الحركات المجتمعيّة حول النّموذج الاستخراجيّ في تونس

ب. قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات: الاستراتيجيّة التّاسعة لشراء السّلم الاجتماعيّ لإنعاش صناعة التّعدين؟

ج. الخلط بين دوافع قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات ودوافع الشّركات

IV. فكّ ارتباط الدّولة من خلال المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات وظهور جهات فاعلة جديدة

أ. المشاريع المانحين الكبرى المتعلّقة بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات

ب. الدّور السّائد للشّركات الخاصّة

ج. هل تمثّل المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات علامة على انسحاب الدّولة من قضايا التّنمية؟

V. توصيات من أجل مسؤوليّة اجتماعيّة للشّركات تكون فعّالة وحامية للحقوق

أ. المرجعيّات الدّوليّة ذات الصّلة بالسّياق التّونسيّ

1. مبادئ الأمم المتّحدة التّوجيهيّة بشأن الأعمال التّجارية وحقوق الإنسان.

2. الرّؤية الأفريقيّة للتّعدين (AMV) وخطّة عملها (المجموعة 7)

VI. توصيات بشأن كفاءة المسؤوليّة المجتمعيّة وشروطها العامّة

أ. جعل المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات أداة لحماية حقوق الإنسان

ب. إلزام الشّركات باحترام الحقوق الاقتصاديّة والمجتمعيّة والبيئيّة

ج. تعزيز مسؤوليّة الدّولة ومواردها

VII. توصيات للتّنفيذ الفعّال والمؤثّر للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات

أ. تفويض المؤسّسات القائمة والمختصّة بالفعل

ب. اعتماد تدابير تضمن «السّلوك الشّفاف المفيد» للشّركات

ج. ضمان مشاركة المجتمعات التي يحتمل تعرّضها لآثار الشّركات

VIII. الخلاصة

IX. فهرس المؤلّفات

X. الملاحق

I. الاختصارات

- **BM:** البنك الدّوليّ
- **CPG:** شركة فسفاط قفصة
- **DD:** التّنمية المستدامة
- **GCT:** المجمّع الكيميائيّ التّونسيّ
- **ISO:** المنظّمة الدّوليّة للمعايير
- **OCDE:** منظّمة التّعاون الاقتصاديّ والتّنمية
- **OIT:** منظّمة العمل الدّوليّة
- **PM:** الميثاق الدّوليّ
- **RSE:** المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات
- **UA:** الاتّحاد الأفريقيّ
- **UE:** الاتّحاد الأوروبيّ
- **NU:** الأمم المتّحدة
- **VMA:** الرّؤية الأفريقيّة للتّعدين

الكلمات المفتاحيّة: لية الاجتماعية للشّركات، التّنمية المستدامة، قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشركات، الصّناعات الاستخراجيّة، الحركات المجتمعيّة.

إيمان اللّواتي
imen.louati@economie-tunisie.org

كاميليا بالكو
camille.balcou@economie-tunisie.org

CC BY NC SA

II. مقدّمة

شرعت تونس في إدراج فكرة المسؤولية المجتمعيّة للشّركات تدريجيًا منذ نهاية التّسعينيات، ولا سيّما من خلال اعتماد معايير دوليّة رئيسيّة في هذا الشّأن. ورغم ذلك، فإنّ اضطلاع المؤسّسات بالمسؤوليّة المجتمعيّة في البلاد لم يبلغ بعدُ المستوى المأمول.

لم يتمّ اقتراح قانون يتعلّق بالمسؤولية المجتمعيّة للشّركات إلاّ بحلول سنة 2018 وهو القانون عدد 35-2018 المؤرّخ 11 جوان 2018، والمتعلّق بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات (المعروف باسم قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات). وقد قدّمت ذلك الاقتراح مجموعة متكوّنة من 28 نائبًا أغلبهم أعضاء في لجنة الصّناعة والطّاقة والموارد الطبيعيّة والبنية التّحتية والبيئة، وذلك في فيفري 2017. وتمّ تقديم المقترح بصفته مقترحا يهدف إلى تحقيق المصالحة بين المؤسّسات الملوّثة والجماعات التي كانت ضحيّة لهذا التلوّث، مستندا في ذلك إلى أنّ "نقص المعرفة بشأن مصير الأموال المخصّصة بموجب المسؤوليّة المجتمعيّة كان أحد الأسباب الرّئيسيّة للاحتجاجات، " وأنّ " هذا القانون يضمن تحقيق التّهدئة المجتمعيّة " [1]. وبالنّظر إلى ذلك، استهدف القانون في البداية المؤسّسات التي تستغلّ الموارد لضمان " المقبوليّة المجتمعيّة " لها. وفي الواقع، يبدو هذا المقترح «المفعم بالنّوايا الحسنة»، كما ادّعى النوّاب الذين اقترحوه،[2] هادفا إلى سنّ قانون يسعى إلى جعل الآثار البيئيّة والمجتمعيّة للصّناعات الاستخراجيّة ذات مقبوليّة لدى السّكان المحليّين والحركات المجتمعيّة.

لقد تمّت دراسة هذا القانون والمصادقة عليه في أقلّ من عام. ويبدو أنّ هذا القانون كان حصيلة توافق في الآراء. ومع ذلك، فإنّ هناك بون شاسع بين النّصّ المودع للمناقشة والنّصّ المصادق عليه، حيث خضع هذا القانون لعدّة تغييرات. وقد صار القانون الذي تمّ التّصويت عليه، إلى حدّ بعيد، «خاليًا من الرّوح» وانتقده الموقّعون الأوائل.[3]
وهو يتكوّن من ستّة فصول لا غير. وهو أيضًا قانون يظلّ غامضًا في تعريفه للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات ولا يحتوي إلاّ على القليل من العناصر ذات الأثر الملموس، ممّا قد يجعله غير فعّال إذا لم يرافقه إطار تنظيميّ.

وحتّى بعد عدّة سنوات من إقرار القانون، لا توجد معلومات كافية حول هذا الموضوع. وفي واقع الأمر، لم تتّخذ الحكومة أيّ إجراء بخصوص تفعيله: فلا يوجد حاليًا أمر أو مرسوم متعلّق بذلك. ويبدو أيضًا أن المؤسّسات لا تتفاعل مع هذا التّنظيم القانونيّ الجديد إلاّ على نحو محدود نسبيًا.

وبعد دراسة معمّقة للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات ومفاهيمها ومعاييرها، فضلاً عن مسار تطوّرها في الدّولة، تقترح ورقة العمل هذه أوّلاً تحليل هذا القانون. وفي خطوة ثانية، نقترح قراءة الآثار المتوقّعة لهذا القانون على المؤسّسات وكذلك على الحركات المجتمعيّة. وأخيرًا سنتناول في الجزء الرّابع من الورقة التّوصيات في ضوء نظامين مرجعيّين يبدو اليوم أنّهما أساسيّان وعاجلان للتّطبيق في تونس: الأوّل هو الرّؤية الأفريقية للتّعدين (AMV)، والثّاني هو المبادئ التّوجيهيّة للأمم المتّحدة بشأن الأعمال التّجاريّة وحقوق الإنسان.

لم تعرب تونس رسميًا، بعكس بعض الدّول مثل تنزانيا وغانا اللّتين أعربتا رسميًا عن دعمهما للرّؤية وأظهرتا منذ ذلك الحين تكييفًا لتشريعاتهما لتنفيذ قانون الرّؤية الأفريقيّة للتّعدين، عن دعمها وتبنّيها للرّؤية ولم تُبدِ أيّ التزام خاصّ بشأن تنفيذها منذ صادق عليها الاتّحاد الأفريقيّ في عام 2009.

ومع ذلك، تقدّم الرّؤية الأفريقية للتّعدين (AMV)، خطّة عمل ذات صلة وتخصّص إحدى مجموعاتها الثّمانية لاتّخاذ تدابير تتعلّق بالآثار المجتمعيّة والبيئيّة لعمليّات التّعدين. فضلا ذلك، بعد أن جدّدت تونس في عام 2016، [4] التزامها بأجندة الاتّحاد الأفريقي 2023، يجب على الدّولة تطبيق مقياس الرّؤية الأفريقيّة للتّعدين الذي يعتبر أحد البرامج الإطاريّة لهذه الأجندة الأفريقيّة.[5]

ومن ناحية أخرى، تقدّم مبادئ الأمم المتّحدة التّوجيهيّة بشأن المؤسّسات وحقوق الإنسان (برنامج الأمم المتّحدة لحقوق الإسكان) بالفعل إطار عمل ثريًا وملموسًا يصف الالتزامات والعمليّات التي يتعيّن على الدّول والمؤسّسات الاضطلاع بها لضمان احترام حقوق الإنسان.

إنّ الأمر الأكثر إلحاحًا وأهمّية في الوقت الرّاهن هو أن تتبنّى تونس مبادئ المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في ظرف يتمّ فيه إعداد معاهدة أمميّة، ستجعل من هذه المبادئ التّأسيسيّة والعمليّة عناصر التزام نهائيّة للدّول التي ستصادق عليها.

[1] مقترح قانون يتعلق بالمسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسات – شرح الأسباب. 28 فيفري 2017 – مجلس نواب الشّعب
[2] فيديو الجلسة العامّة
[3] فيديو الجلسة العامّة
[4] At UN Assembly, Tunisia's President cites African 2063 Agenda as vital to continent-wide development | | UN News

أ. مفهوم المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات

تتعرّض المؤسّسات على نحو متزايد، لضغوط من السّلطات العامّة والمجتمع المدنيّ، بعدما أصبحت عنصرًا سائدًا في المجتمع مع العولمة وظهور مفهوم التّنمية المستدامة. ولذلك توجّب على المؤسّسة أن تأخذ بعين الاعتبار آثار أعمالها وأنشطتها المجتمعيّة والبيئيّة، حتّى يمكن أن نتحدّث عن المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات.

تُعرّف المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات بطرق متعدّدة. وتُسلّط بعض الأشغال الضّوء على تعدّد تعريفاتها، والتي غالبًا ما تكون مقسّمة بين التّعريفات النّظريّة أو الأكاديميّة[6] والتّعريفات المؤسّسيّة (أنظر المربّع 1).

[5] Continental Frameworks | African Union (au.int)

[6] عفاف عمار بلعيد، وإكرام بوحسين الغربي (2015) نهج البنوك التّونسيّة فيما يتعلّق بالمسؤولية المجتمعيّة للشّركات: الدّروس المستفادة من تجارب البنك الوطنيّ الفلاحيّ. المجلّة المغربية للبحوث في الإدارة والتّسويق، العدد 12، ص. 95-115. file:///C:/Users/HP/Downloads/3774-11063-1-PB.pdf

الإطار 1: تعدّد تعريفات المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات: بين التّعريفات المؤسّسية والأكاديميّة

بعض التّعريفات المؤسّسيّة:

معيار المنظّمة الدّوليّة للمعايير *ISO 26000 (26000)*: يتمّ تعريف المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات على أنّها «مسؤوليّة المنظّمة فيما يتعلّق بتأثير قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، ممّا يؤدّي إلى سلوك شفّاف وأخلاقيّ يساهم في التّنمية المستدامة بما في ذلك صحّة المجتمع ورفاهيته؛ ويأخذ في الاعتبار توقّعات أصحاب المصلحة؛ ويتوافق مع القوانين المعمول بها ويكون متوافقا مع المعايير الدّوليّة؛ ويكون مدمجا في جميع أقسام المنظّمة وجزءا لا يتجزّأ من علاقاتها خلال تنفيذه».

الميثاق الدّوليّ للأمم المتّحدة *(UNGC)*: المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات هي أن تتبنّى الشّركات في نطاق نفوذها مجموعة من القيم الأساسيّة وتدعمها وتطبّقها في مجالات حقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة ومكافحة الفساد.

منظّمة التّعاون الاقتصاديّ والتّنمية *(OCDE)*: نتوقّع من الشّركات أن تمتثل للقوانين المختلفة التي تنطبق عليها، وفي الممارسة، غالبًا ما يتعيّن عليها تلبية التّوقّعات المجتمعيّة التي لم يتمّ التّنصيص عليها في النّصوص القانونيّة.

بعض التّعريفات الأكاديميّة:

بوين *1953 (Bowen)*: تشير المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات إلى التزام رجال الأعمال بتنفيذ السّياسات واتّخاذ القرارات واتّباع خطوط السّلوك الذي يلبّي الأهداف والقيم التي تعتبر مرغوبة في مجتمعنا.

ماغير *1963 (Mc Guire)*: تفترض فكرة المسؤوليّة المجتمعيّة أن تكون للشّركة بالإضافة إلى الالتزامات القانونيّة أو الاقتصاديّة، مسؤوليّات تجاه المجتمع تتجاوز التزاماتها.

كارول *1979 (Carroll)*: تتضمّن المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات جميع التوقّعات الاقتصاديّة والقانونيّة والأخلاقيّة والخيريّة التي قد تكون لدى المجتمع لشركة ما في وقت معيّن.

جونز *1980 (Jones)*: المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات هي الفكرة التي تحيل على التزام الشّركات تجاه الجهات الفاعلة في المجتمع بغضّ النّظر عن وبالإضافة إلى المتطلّبات القانونيّة أو التّعاقديّة الملزمة لها.

وود *1991 (Wood)*: لا يمكن فهم معنى المسؤوليّة المجتمعيّة إلاّ من خلال تفاعل ثلاثة مبادئ: الشّرعيّة والمسؤوليّة العامّة وحسن التّقدير الإداري، وهذه المبادئ ناتجة عن التّمييز بين مستويات ثلاثة للتّحليل، المستوى المؤسّسيّ والمستوى التّنظيميّ والمستوى الفرديّ.

المصدر: فريدريك ديجين (Déjean, Frédérique)، وجون باسكال غوند (Jean-Pascal Gond)، المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات: القضايا الاستراتيجيّة واستراتيجيات البحث، ملاحظات من مختبر أبحاث LIRHE متعدّد التّخصّصات حول الموارد البشريّة والتّوظيف، وحدة البحث في جامعة العلوم المجتمعيّة في تولوز، فرنسا.

Dejean, F., Gond, J.-P., 2003, La responsabilité sociétale des entreprises : enjeux stratégiques et stratégies de recherche, les notes de LIRHE Laboratoire Interdisciplinaire de recherche sur les Ressources Humaines et l'Emploi, Unité de recherche à l'Université des Sciences Sociales de Toulouse, France

غير أنّ أكثر تعريفات المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات مقبوليّة تستند إلى تكامله مع ثلاثة اهتمامات: المجتمعيّة والبيئيّة والاقتصاديّة في أنشطة المؤسّسة، وذلك على أساس طوعيّ، وقبل كلّ شيء، من خلال دمج الجهات الفاعلة الأخرى وأصحاب المصلحة في استراتيجيّتها (أنظر الشّكل 1). وبذلك، فإنّ شركاء المؤسّسة ليسوا هم المساهمين فقط وإنّما هم جميع المتأثّرين بأنشطتها (أصحاب المصلحة): الموظّفون والمستهلكون والجيران والمنظّمات غير الحكوميّة والمتعاقدين بالمناولة والجماعات المحلّيّة وما إلى ذلك. ويجب أن تكون المؤسّسة قادرة على التّواصل معهم ودمجهم في اهتماماتها و " إفادتهم بواسطة التّقارير" وعن طريق الإبلاغ (انظر الشّكل 1).

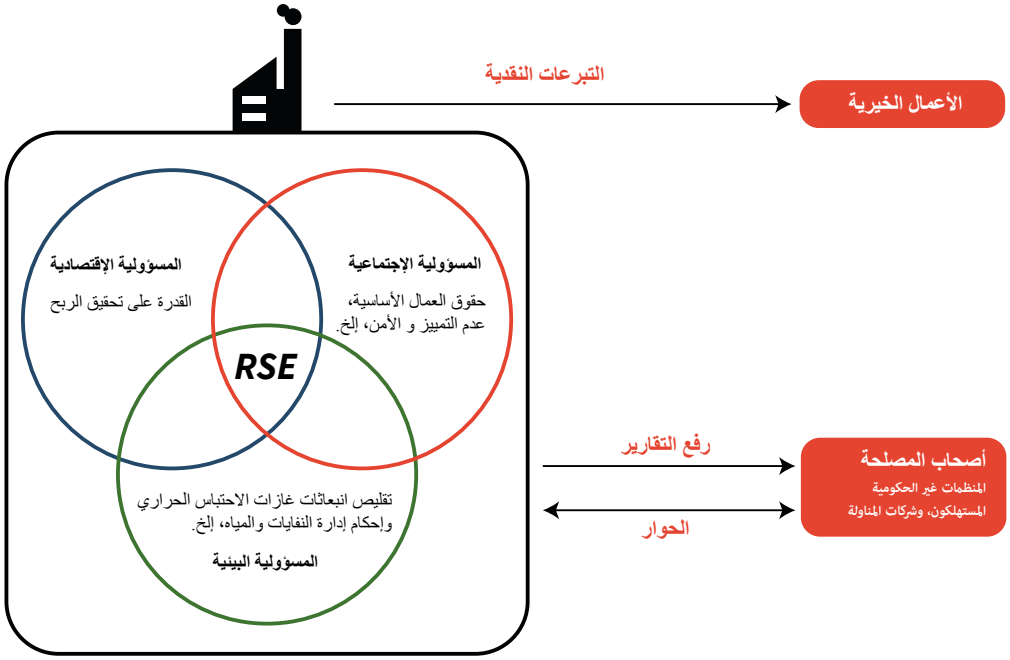

الرسم البياني 1: المكوّنات المختلفة للمسؤوليّة الاجتماعيّة للشّركات.

المصدر: المؤلّفتان

ومن جانب آخر، لا بدّ من التّمييز بين المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات والعمل الخيريّ (أُنظر الشّكل 1). حيث يتّخذ العمل الخيريّ شكل المساهمات التي عادة ما تكون مساهمات ماليّة. ولكن يمكن أن تكون أيضًا في بعض الأحيان مساهمات بالوقت والموارد التي تقدّمها المؤسّسات لإحداث تغيير اجتماعيّ ما.[7] وغالبًا ما يأخذ العمل الخيريّ شكل المؤسّسات (مؤسّسة أورنج للأعمال الخيريّة في تونس على سبيل المثال) وهي قديمة جدًا. فالعمل الخيريّ إذا (أو الرّعاية) يعتمد على قدرة الهيكل على تحقيق الرّبح. ولذلك يجب تمييزه عن المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات، التي يُقصد منها أن تكون أكثر " استمراريّة "، ولا تخضع للأداء الماليّ للمؤسّسة، وهي، قبل كلّ شيء، مدمجة في أنشطة المؤسّسة. ومن ثمّ فإنّ الأمر يتعلّق بتطبيق المؤسّسات لمبدأ التّنمية المستدامة بصفته مبدأ تصرّف وإدارة.[8] ولذلك، يجب أن تعدّ المؤسّسة ميزانيّة لا تقتصر على البعد الاقتصاديّ، بل تكون " خطّ قاع ثلاثي " تشمل البعدين الاجتماعيّ والبيئيّ.[9] ومع ذلك، فإنّ الرّكيزة الاقتصاديّة (القدرة على جني الأرباح) تظلّ الشّغل الشّاغل للشّركات، وهي شرط لتنفيذ الرّكنين الآخرين. وغالبًا ما يُنظر إلى المسؤولية المجتمعيّة للشّركات على أنّها تجعل من الممكن توليد ميزة ماليّة إضافيّة للمؤسّسة.[10] وتبرّر هذه المسؤوليّات المختلفة، المجتمعيّة والبيئيّة استخدام مصطلح " المجتمعيّة "، ممّا يجعلها تشمل المجتمع في جميع أبعاده.[11] وهذا هو المصطلح المستخدم في القانون التّونسيّ عدد 35-2018 المتعلّق بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات.

ب. قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس

1. التزامات تونس في مجال المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات

تمّ الاعتراف بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات على نحو ضمنيّ غير مباشر لأوّل مرّة بفضل اتّفاقيات الأمم المتّحدة، ولا سيّما العهدين الدّوليّين، ولوائح منظّمة العمل الدّوليّة بشأن حقوق الإنسان والعمل والبيئة، التين وقّعت عليهما تونس (أُنظر الشّكل 2).

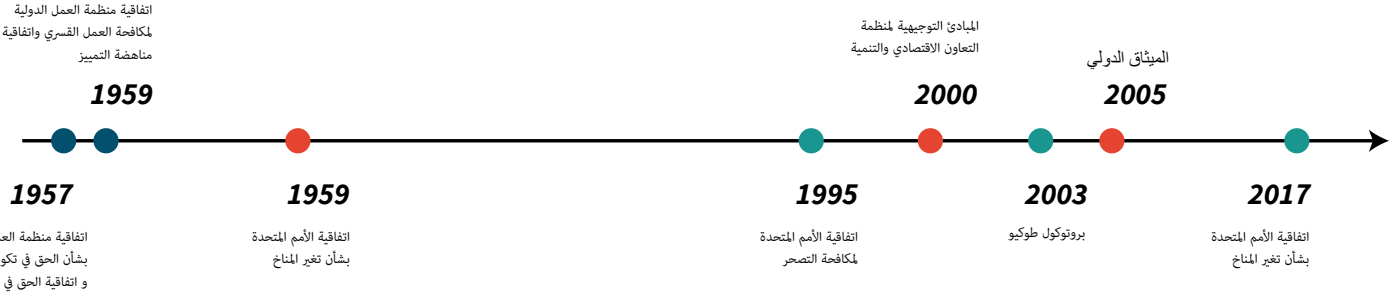

الرسم البياني 2: الجدول الزّمنيّ: التزامات تونس بموجب المعاهدة

المصدر: المؤلّفتان

[7] العمل الخيريّ والمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات: المراجع الترافقيّة. http://archives.lesechos.fr/archives/cercle/2017/03/20/cercle_167744.htm

[8] عفاف عمار بلعيد، وإكرام بوحسين الغربي (2015) نهج البنوك التّونسيّة فيما يتعلّق بالمسؤولية المجتمعيّة للشّركات: الدّروس المستفادة من تجارب البنك الوطنيّ الفلاحيّ. المجلّة المغربية للبحوث في الإدارة والتّسويق، العدد 12، ص. 95-115. file:///C:/Users/HP/Downloads/3774-11063-1-PB.pdf

[9] فرانسواز كوارال لانوازلي (Quai-rel-Lanoizelée F)، وميشال كابرون (Ca-pron M) (2004)، أساطير وحقائق الشّركة المسؤولة. لا ديكوفارت، باريس. Mythes et réalités de l'entreprise responsable

[10] مقابلة مع علياء شلبي، منسّقة معهد المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس (IRSET).

[11] عادل الشّرقاوي (2015) المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات: مفهوم مثير للجدل. مجلة الاقتصاد والإدارة والمجتمع. رقم 3. https://revues.imist.ma/index.php/REGS/article/view/4172

ثمّ ألزمت الدّولة نفسها منذ بداية العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين بمعايير المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات من خلال سلطاتها العامّة التي ترغب في تكييف الشّركات الوطنيّة لزيادة التّبادلات مع الاتّحاد الأوروبيّ.[12] وتشمل هذه المعايير التّقيد بالمبادئ التّوجيهية لمنظّمة التّعاون الاقتصاديّ والتّنمية (OCDE) في عام 2000 أو حتّى تنفيذ الاتّفاق العالميّ في عام 2005 لتحفيز القدرة التّنافسيّة للشّركات (أُنظر المربّع 2)، ولكن دون تنفيذ تدابير الالتزام فعليًا. وبعد الاتّفاق مع الاتّحاد الأوروبيّ وعضويّة منظّمة التّجارة العالميّة، وضعت الحكومة أيضًا برنامج ترقية (PMN) في عام 1995 ويتضمّن، فيما يتضمّنه، تشخيصًا للبيئة المجتمعيّة والاقتصاديّة للمؤسّسة.[13] وتتيح هذه المعايير إمكانيّة تفعيل الأهداف المعلنة ومنح أصحاب المصلحة التّأكيد على تفعيل المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات على النّحو الأمثل.[14] وذلك على الرّغم من أنّ هذه الأطر كلّها طوعيّة وغير ملزمة: ونحن نقصد هنا "القانون غير الملزم" أو "القانون المرن"[15]، الذي لا يعلو على تنظيمات المؤسّسات الدّاخليّة.

الإطار 2: المعايير الدوليّة الرّئيسيّة للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات

يعدّ الميثاق الدّوليّ للأمم المتّحدة (Global compact)، الذي تمّ إعلانه في عام 2000، في صميم تنظيم مسؤوليّة الشّركات، فيما يتعلّق بهذا «القانون غير الملزم». فالأساس طوعيّ: حيث تتعهّد الشّركات الأعضاء باحترام المبادئ العشرة للميثاق الدّوليّ (GP) ولكن لا توجد عقوبات قانونيّة في حالة عدم الامتثال. وقد تمّ تنظيم المبادئ في أربعة محاور؛ احترام حقوق الإنسان، ومعايير العمل الدوليّة، والبيئة، ومحاربة الفساد.[1] كما يقوم الميثاق الدّوليّ على أساس الالتزام والرّؤية: حيث يجب على الشّركات الأعضاء إصدار تقارير حول التّقدّم المحرز في التّنمية المستدامة، أو ما يسمّى «بالتّواصل المتعلّق بالتّقدّم المحرز» (COP). وهي تقارير سنويّة، وفي حالة حدوث خرق، فإنّ الشّركة تعتبر «غير قائمة بالتّواصل» ومن ثمّ يتمّ استبعادها من الميثاق الدّوليّ، ممّا يجعل المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات أكثر إلزامًا.[2]

أمّا النّص الأساسيّ الآخر المتعلّق بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات فيتمثّل في المبادئ التّوجيهيّة لمنظّمة التّعاون الاقتصاديّ والتّنمية للشّركات متعدّدة الجنسيّات. وقد تمّ اعتمادها في عام 1976 ويتمّ تعديلها بانتظام، وهي تشكّل معيارًا حكوميًا دوليًا يحدّد المبادئ التّوجيهيّة التي تهدف إلى تعزيز استراتيجيّة عمل أفضل. وهي تحتوي على مفاهيم أوسع من الميثاق الدّوليّ، تتعدّى البعد الاجتماعيّ والبيئة وحقوق الإنسان إلى الضّرائب والمنافسة.[3] وكما هو الحال مع الميثاق الدّوليّ، فإنّ هذه المبادئ غير ملزمة: حيث لا يمكن للدّول فرض عقوبات ولكن فقط تقديم توصيات إلى الشّركات.[4]

وفضلا عن ذلك كلّه، يقوم المعهد الوطنيّ للمواصفات والملكيّة الصّناعيّة[16] (INNORPI) على تنفيذ إدماج تكامل المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات التي اقترحتها المنظّمة الدّوليّة للمعايير (ISO) في مجال الإدارة والبيئة. وهو يتولّى إدارة عمليّات التّصديق الاجتماعيّ والبيئيّ الدّوليّة الرّئيسيّة استجابة لمتطلّبات منظّمة التّجارة العالميّة (OMC) مثل معيار إيزو 14001 (ISO 14001) بشأن قياس الأثر البيئيّ،[17] ومعيار إيزو 9001 (ISO 9001) بشأن التّصرّف في الجودة، بالإضافة إلى معيار 26000 (ISO 26000) كمرجع غير ملزم أو معتمد فيما يتعلّق بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات، وذلك بناءً على توصيات الميثاق الدّوليّ[18](PM).

وتعتبر البرامج المرتبطة ارتباطا غير مباشر بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس ذات أهمّية بالغة وخاصّة بعد الثّورة، مع وجود استراتيجيّات وطنيّة مختلفة: الاستراتيجيّة الوطنيّة للتّنمية المستدامة[19] (SNDD) في عام 2011، والاستراتيجيّة الوطنيّة للاقتصاد الأخضر[20] (SNEV) في عام 2016، والاستراتيجيّة الوطنيّة لمكافحة الفساد (2016).[21] ويكرّس دستور 2014 العديد من المبادئ المتعلّقة بالتّنمية المستدامة، لا سيّما العدالة المجتمعيّة والتّنمية المستدامة (الفصل 12)، [22] وحقّ المواطنين في بيئة صحيّة (الفصل 45).[23]

ولئن كان التزام الدّولة بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات نسبيًا عموما، فقد ظهرت جهات فاعلة جديدة في مجال المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات بعد عام 2011 مع إنشاء مؤسّسات مخصّصة، مثل معهد المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس (IRSET) الذي تمّ إنشاؤه في عام 2013، والذي يعتبر حلقة الوصل مع الميثاق العالميّ الصّادر عن الأمم المتّحدة، وكذلك كنفيدراليّة المؤسّسات المواطنة التّونسيّة (CONECT)، وهي نقابة أعراف حديثة النّشأة، والتي هي أيضًا بصدد إنشاء علامة غير رسميّة للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات.

وتفسّر هذه العوامل التّطوّر التّدريجيّ للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس، والذي ارتفع من المرتبة 92 من أصل 195 في عام 2013 في التّرتيب العالميّ للدّول التي أدمجت المسؤولية المجتمعيّة للشّركات في اقتصادها الوطنيّ إلى المرتبة 59 في عام 2017. [24]

2. إصدار قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات

نُشر قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في الجريدة الرّسميّة تحت عدد 35-2018 بتاريخ 11 جوان 2018 ويضمّ ستة فصول. ويؤكّد في فصله الأوّل أنّ هدفه هو تمكين التّوفيق بين المؤسّسات وبيئتها الطبيعيّة والمجتمعيّة باتّباع مبادئ التّنمية المستدامة والحوكمة الرّشيدة (أُنظر الملحق 1). كما يؤكّد هذا الفصل الامتثال لمختلف المعايير العليا: الدّستور، والميثاق الدّولي للأمم المتّحدة، والإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، واتّفاقيات منظّمة العمل الدّوليّة، وإعلان ريو بشأن التّنمية المستدامة. وهي تعرّف المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات على أنّها "المبدأ الذي تتبنّاه الشّركات لضمان إقرارها بأنّها مسؤولة عن تأثير أنشطتها في المجتمع والبيئة من خلال اعتماد سلوك شفّاف يعود بالنّفع على المجتمع على المستوى الإقليميّ". ويشمل تطبيق هذا القانون كلّ من الشّركات العامّة والخاصّة، وتشجيعها على تخصيص

[12] بيتيا كوليفا (Petia Koleva)، وجهينة غريب (Jouhaina Gherib)، (2012)، المسؤوليّة الاجتماعية للشّركات في تونس: قراءة مؤسّسية. مجلّة العالم الثّالث، 212 (4)، 83-99. https://www.cairn.info/revue-tiers-monde-2012-4-page-83.htm

[1] The ten principles of UN Global Compact

[2] مقابلة مع علياء شلبي، منسّقة معهد المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات بتونس (IRSET).

[3] منظّمة التّعاون الاقتصاديّ والتّنمية. (2011). المبادئ التّوجيهيّة لمنظّمة التّعاون الاقتصاديّ والتّنمية للشّركات متعدّدة الجنسيّات.

[4] إيزابيل دوجريله. (2013). المبادئ التّوجيهيّة لمنظّمة التّعاون الاقتصاديّ والتّنمية: القاموس النّقديّ للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات. Villeneuve: مطبعة جامعة Septentrion. https://books.openedition.org/septentrion/6576?lang=en

[13] المعهد التّونسيّ للمنافسة والدّراسات الكمّيّة (ITCEQ) برنامج التّرقية: الحصيلة والإنجازات والآفاق. http://www.itceq.tn/files/politiques-publiques/programme-mise-a-niveau-mars2017.pdf

[14] ميشال كابرون (Capron, M)، وفرونسواز كيرال لانوازلي (Quai-rel-Lanoizelée, F). (2016). أجهزة المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات. المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات. الفصل السّادس. ص. 91-112. باريس: لاديكوفارت.

[15] أوريكا مورث (Ulrika Mörth). (2004). القانون غير الملزم في الحوكمة والتّنظيم: تحليل متعدّد التّخصّصات. إدوارد إلغار، شلتنهام.

[16] القانون عدد 38_2009 المؤرّخ في 30 جوان 2009 المتعلّق بنظام الوطنيّ للتّقييس. https://lejuriste.ahlamonta-da.com/t2952-topic

[17] لا سيّما الانبعاثات في الهواء والماء، وتلوّث التربة، والتّصرّف في النّفايات أو التّصرّف في المواد الأوّليّة

[18] وزارة الشّؤون المحليّة والبيئة. (2018). دراسة لوضع استراتيجيّة وطنيّة للمسؤولية المجتمعيّة للشّركات والمنظّمات. استراتيجيّة التّنمية، التّقرير التّأليفيّ.

[19] وزارة البيئة، الإدارة العامّة للتّنمية المستدامة. (2011) الاستراتيجيّة الوطنيّة للتّنمية المستدامة.

[20] وزارة الشّؤون المحلّية والبيئة، الإدارة العامّة للتّنمية المستدامة. (2016) الاستراتيجيّة الوطنيّة للاقتصاد الأخضر.

الأموال لتمويل مشاريع المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات. ويجب أن تندرج مشاريع المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في مجالات مختلفة: البيئة والتّنمية المستدامة وترشيد استغلال الموارد الطبيعيّة وتثمينها، وتنمية المهارات والتّشغيل والحوكمة الرّشيدة.[25]

وبخلاف هذه الاعتبارات العامّة، ينشئ القانون العديد من المؤسّسات التي تهدف إلى تنفيذ مشاريع المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات. ونجد في الفصل 4 من هذا القانون تنصيصا على إنشاء لجنة توجيهيّة جهويّة تحدّد أولويات التدخّل في الفصل 4 من هذا القانون. ويجب تشكيل وصلاحيّات هذه اللجنة بموجب مرسوم حكوميّ. وستكفل هذه اللّجنة متابعة مشاريع المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات وشفافيّتها وتواصلها وتقترحها على اللّجان الإقليميّة.[26] وأخيرًا، ينصّ على إنشاء مرصد وطنيّ للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات داخل الحكومة لرصد أنشطة المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في البلاد وتنسيقها.[27] ومن واجبات هذا المرصد تقييم التّقارير المقدّمة من اللّجان الإقليميّة، ثمّ إعداد تقرير سنويّ حول المسؤوليّة المجتمعيّة يتمّ تقديمه إلى الرّئاسات الثلاث (الجمهوريّة والحكومة ومجلس نوّاب الشّعب). وينصّ أيضا على وجوب إنشاء منصّة عبر الإنترنت حول المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات يمكنها تسليط الضّوء على مشاريع أو شركات تتبنّى المسؤوليّة المجتمعيّة. ويحتاج إنشاء هذه المنصّة إلى إصدار مرسوم حكوميّ.

3. أهداف قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات

قدّم مشروع القانون هذا 28 عضوا نيابيّا منتخبا في 28 فيفري 2017. وتمّ التّصويت على القانون في 29 ماي 2018، أي خلال عام واحد. وبحسب النّوّاب الذين اقترحوا النّصّ، فإنّ القانون يهدف إلى الامتثال للدّستور الجديد (وخاصّة المادّتين 12 و45)، ولكنّه يهدف قبل ذلك إلى تحسين الوضع في المناطق ذات الأوضاع المتردّية.[28] وكان عامر العريض رئيس لجنة الصّناعة والطاقة والموارد الطبيعيّة والبنية التّحتيّة والبيئة في مجلس نوّاب الشّعب قد قدّر في ذلك الوقت، في أفريل 2018 أنّ "المسؤولية المجتمعيّة للشّركات كانت مصدر قلق كبير للأعضاء بالنّظر إلى الوضع السّائد في المناطق، [...]. وعلى الرّغم من المبالغ الماليّة التي خصّصتها العديد من الشّركات للمسؤوليّة المجتمعيّة، إلاّ أنّ النّتائج الحاصلة لا تزال دون مستوى التّوقّعات".[29]

ويذكر التّقرير الوطنيّ حول استراتيجيّة المسؤولية المجتمعيّة للشّركات الصّادر في نهاية عام 2018 [30] عن وزارة الشّؤون المحلّية والبيئة الفوائد المختلفة المتوقّعة من هذا القانون في الدّولة، ألا وهي:

-" تحقيق قدر كبير من الجاذبيّة للبلد وسهولة الوصول إلى رأس المال الأجنبيّ " من خلال تحسين صورة البلد بينما تنخفض الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة (IDE).

-" مؤسّسات أكثر كفاءة من النّاحية الماليّة بفضل تطبيق المسؤولية المجتمعيّة للشّركات "، ممّا يسمح بتحسين القدرة التّشغيليّة (خفض استهلاك الطّاقة والحدّ من إنتاج النّفايات، وما إلى ذلك).

-" تحسين العلاقات مع الموظّفين ودعم السّلم المجتمعيّة يؤدّيان إلى إنتاجية أفضل" من خلال تخفيف " التّوترات " و" الإضرابات ".

-" تحسين سمعة الشّركة وصورتها " من خلال ضمان امتثال الشّركات للتشريعات.

وتعبّر الاستراتيجيّة الوطنيّة للمسؤولية المجتمعيّة للشّركات لعام 2018 بوضوح عن طموح الدّولة إلى دخول قائمة أفضل 30 دولة ملتزمة بالمسؤوليّة المجتمعيّة في التّصنيف الدّوليّ لـمعهد الاقتصاد المسؤول (Respeco) للأبحاث،[31] وإلى تطوير الاستثمار المسؤول اجتماعيًا (ISR)[32]، وتطمح أخيراً إلى تعزيز تصنيف المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات.

ولكن قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات، الذي تم اقتراحه بعد الاعتصامات الشّهيرة في موقع الكامور النّفطيّ، يستهدف بوضوح الصّناعات الاستخراجيّة. وينصّ في مقدّمته على أنّ هدفه هو تعزيز المصالحة بين الشّركات وبيئتها الطّبيعيّة والمجتمعيّة من خلال اتّباع مبادئ التّنمية المستدامة والحوكمة الرّشيدة.[33] ذلك أنّه وفق الاستراتيجيّة الوطنيّة للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات لعام 2018، يتمثّل أحد تحدّيات القانون في بناء " علاقات أفضل مع الموظّفين في كنف السّلم المجتمعيّة ممّا يؤدّي إلى إنتاجيّة أفضل. وبعد الثّورة على وجه الخصوص، شهدت البلاد تصاعدا في قوّة المنظّمات النّقابيّة مع التّوترات والإضرابات التي أدّت أحيانًا إلى عرقلة الإنتاج لعدّة أشهر. ولجأت بعض الشّركات في بعض الأحيان إلى الإغلاق أو نقل نشاطها. وعليه، فإنّ إنشاء استراتيجيّة للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات وتفعيلها هو وسيلة لتمتين العلاقات بين المسيّرين والعاملين وإرساء دعائم السّلم المجتمعيّة ".[34]

وفي الواقع، كان القانون منذ بدايته يهدف صراحة إلى الحدّ من انتقاد الشّركات الاستخراجيّة، ولا سيّما فيما يتعلّق بالتّلوّث والتّشغيل.[35]

4. قانون ذو تأثير غير ملموس

يتميّز قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات بخلوّه من الأثر، ممّا يحول من أن يكون له تأثير حقيقيّ مع عدم وجود آليّات حوافز حقيقيّة أو عقوبات مترتّبة على تنفيذه. فالهيئات النّاشئة بمقتضى هذا القانون، أي المجلس الحكوميّ والغرف الجهويّة، ليس لها تفويض واضح ويبدو أنّ لها دورا استشاريًا ورقابيًا لا غير. وفضلا عن ذلك، يمكن التّشكيك في جدوى إنشاء هيئة جديدة، في حين أنّ العديد من المؤسّسات الأخرى موجودة ويمكن أن تفيَ بالغرض. كما أنّ إنشاء منظّمة أخرى سيكون له تأثير إضافيّ في إضعاف المسؤوليّات والقدرة على الفعل. ومن شأن ذلك تجزئة الإجراءات المتعلّقة بالتّنمية المستدامة.[36] ومن بين الهيئات التي كان من الممكن أن تتولّى هذه المسؤوليّة (وزارة البيئة، الجماعات المحليّة، إلخ) نجد مرصد البيئة والتّنمية المستدامة (OTEDD)[37]. حيث يعمل المرصد المسؤول عن مراقبة البيئة منذ إنشائه في عام 1994، بإشراف من وزارة البيئة، مع كثير من المؤسّسات الأخرى مثل وزارة الطّاقة أو الشّؤون المجتمعيّة أو المؤسّسات العموميّة في قطاع المياه.[38] ومن شأن منح المرصد صلاحيّة المتابعة والتّقييم فيما يتعلّق بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات أن يسمح بإجراء حوار حقيقيّ. كما من شأنه أيضًا أن يجعل من الممكن دمج المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في رؤية وسياسة أكثر شمولا حول التّنمية المستدامة.

[21] الجمهوريّة التّونسيّة، الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد (2016) الاستراتيجيّة الوطنيّة للحوكمة الرّشيدة ومكافحة الفساد 2016-2020.

[22] الفصل (12): تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استنادا إلى مؤشّرات التّنمية واعتمادا على مبدأ التّمييز الايجابيّ. كما تعمل على الاستغلال الرّشيد للثروات الوطنيّة.

[23] الفصل 45: تضمن الدّولة الحقّ في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ. وعلى الدّولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوّث البيئيّ.

[24] وفق معهد الأبحاث الفرنسيّ المستقلّ ريسبيكو (الاقتصاد المسؤول)، المتخصّص في تعزيز الاقتصاد المسؤول والذي يقدّم التّرتيب العالميّ الرّئيسيّ للاقتصادات الوطنيّة وفقًا لمعايير المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات.

[25] الفصل الثّالث من القانون عدد 35ـ2018 المؤرّخ في 11 جوان 2018، المتعلّق بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات.

[26] الفصل الخامس من القانون عدد 35ـ2018 المؤرّخ في 11 جوان 2018، المتعلّق بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات.

[27] الفصل السّادس من القانون عدد 35ـ2018 المؤرّخ في 11 جوان 2018، المتعلّق بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات.

[28] الجلسة العامة المسائية ليوم الثلاثاء 08 ماي 2018 حاول مقترح قانون عدد 28/2017 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات

[29] Les entreprises tunisiennes se penchent sur la réalisation des Objectifs de Développement Durable.

[30] وزارة الشّؤون المحليّة والبيئة. (2018). دراسة لوضع استراتيجيّة وطنيّة للمسؤولية المجتمعيّة للشّركات والمنظّمات. استراتيجيّة التّنمية، التّقرير التّأليفيّ.

[31] الإصدار الثّاني من ترتيب منظّمة الاقتصاد المسؤول (2018) (RESPECO).

[32] تطبيق مبادئ التّنمية المستدامة على الاستثمار: الأصول الماليّة التي تمّ فيها دمج المعايير الماليّة الإضافيّة: البيئيّة والمجتمعيّة والحوكمة

[33] يهدف قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات إلى تكريس مبدأ المصالحة بين المؤسّسات ومحيطها البيئيّ والاجتماعيّ من خلال مساهمتها في مسار التّنمية المستدامة والحوكمة الرّشيدة وفقا للتّشاريع الجاري بها العمل.

[34] وزارة الشّؤون المحليّة والبيئة. (2018). دراسة لوضع استراتيجيّة وطنيّة للمسؤولية المجتمعيّة للشّركات والمنظّمات. استراتيجيّة التّنمية، التّقرير التّأليفيّ. ص7/21.

[35] مقابلة مع علياء شلبي، منسّقة معهد المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس (IRSET) ومقابلة مع أميرة كردغ، سوليدار تونس.

[36] مقابلة مع أميرة كردغ، سوليدار تونس.

[37] نفسه.

[38] وزارة الشّؤون المحليّة والبيئة. (2018). دراسة لوضع استراتيجيّة وطنيّة للمسؤولية المجتمعيّة للشّركات والمنظّمات. استراتيجيّة التّنمية، التّقرير التّأليفيّ.

ومن ناحية أخرى، لا ينصّ القانون على التزام بالإبلاغ على الرّغم من تأكيده توخّي مبدأ الشّفافيّة. ومع ذلك، فقد أظهر الالتزام بتقديم التّقارير فعاليّته في إقامة حوار ملموس بين أصحاب المصلحة، وهو حوار أساسيّ في تنفيذ مبدأ المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات (أُنظر الشّكل 1). وهو أمر ملحوظ في قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات الفرنسيّ، بما فيه الدّمج التّدريجيّ لالتزامات الشّركات بالإبلاغ. وفي واقع الأمر، فقد صار متوجّبا منذ عام 2001 على الشّركات الفرنسيّة المدرجة في البورصة تقديم معلومات اجتماعيّة وبيئيّة بالإضافة إلى معلومات تتعلّق بالأداء الاقتصاديّ. ومنذ عام 2017، صار واجبا على هذه الشّركات الأمّ وشركات المناولة أيضًا تقييم المخاطر المجتمعيّة والبيئيّة لشركاتها الفرعيّة والمتعاقدين بالمناولة (أُنظر المربّع 3). ويُعدّ الالتزام بالإبلاغ والنّشر لأصحاب المصلحة ضروريًا لتعزيز المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات داخل الشّركة. كما يعدّ إعداد التقارير أيضا أداة مهمّة للحوار والتّشاور في بعض الأحيان مع أصحاب المصلحة على اختلافهم. ويمكن أن يسمح ذلك بفرض رقابة أصحاب المصلحة على أنشطة الشّركة.

الإطار 3: نموذجان لتشريعات المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات، فرنسا والهند

يوجد مثالان من أمثلة تشريعات المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات التي عرفت بفعاليّتها.

المثال الأوّل يأتي من فرنسا، حيث قام المشرّعون بدمج المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات منذ أوائل العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين،[5] وذلك في عام 2001 عندما طلب القانون المتعلّق باللّوائح الاقتصاديّة الجديدة (NRE) من الشّركات المدرجة أن تنشر في تقرير إدارتها معلومات تتعلّق بالطّريقة التي تأخذ بها في الاعتبار العواقب المجتمعيّة والبيئيّة لنشاطها.[6] وقد تمّ استكمال القانون في عام 2010 بقانون Grenelle 2 الذي أضاف ركيزة مجتمعيّة ووسّع فئات الشّركات الخاضعة له.[7]

ومثّل قانون عام 2017 خطوة كبيرة إلى الأمام مع قانون «وجوب اليقظة» (le devoir de vigilance) الذي يحدّد مسؤوليّة المديرين في جميع أنحاء سلسلة الإنتاج، أي بما في ذلك الشّركات التّابعة وشركات المناولة.[8] وسمح هذا القانون الأخير بشكل خاصّ لجمعيّات معيّنة بملاحقة شركة توتال قانونيًا بسبب آثار أنشطتها النّفطيّة في أوغندا.[9] وفي الآونة الأخيرة، عدّل قانون " PACTE " لعام 2019 (خطّة العمل لنموّ الأعمال التّجاريّة وتحوّلها) صياغة الفصل 1833 من القانون المدنيّ من خلال تحديد الغرض المؤسّسيّ للشّركة على أنّه لا يقتصر على السّعي وراء الرّبح وإنّما يشمل أيضًا دورا اجتماعيًا وبيئيًا.[10]

غير أنّ الدّولة التي قطعت شوطاً بعيداً في تطوير تشريعات ملزمة تخصّ المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات إنّما هي الهند. فالهند لطالما تميّزت بتقاليد خيريّة كبيرة للتّنميّة المجتمعيّة والاقتصاديّة للبلد مع شركات كبيرة مثل تاتا.[11] وفي عام 2010، أنشأ المشرّعون المحكمة الوطنيّة الخضراء (National Green Tribunal)، التي قدّمت إطارًا قانونيًا للأضرار البيئيّة، بما في ذلك التّعويض عن الأضرار على أساس مبدأ «الملوّث يدفع» (pollueur-payeur)[12]. لكن ألزم القانون في أبريل 2014 على وجه الخصوص، الشّركات الكبيرة (التي يزيد حجم مبيعاتها عن 10 مليار روبية) بإنفاق 2٪ من أرباحها على أنشطة المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات.[13] ومع ذلك، يُنظر إلى المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات عمومًا على أنّها نشاط خارج الشّركة وليست جزءًا لا يتجزّأ من عمليّة خلق القيمة: ذلك أنّ القانون في الواقع يفضّل العمل الخيريّ. وعلاوة على ذلك، أظهرت دراسة أجرتها شركة استشاريّة أنّه رغم ما يلاحظ من زيادة كبيرة في المبالغ الممنوحة للجمعيّات الخيريّة (من 33.67 مليار روبية تمّ التّبرع بها في عام 2013 إلى 250 مليار روبية منذ إصدار القانون)، فإنّ أكثر من نصف الشّركات الكبرى لم تقدّم نسبة 2٪ المطلوبة.[14]

ومع ذلك، لا تزال الهند نموذجًا، لا سيّما لما قامت به من تحديد لنسبة من الأرباح لاستخدامها في مشاريع المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات.[15]

وبالإضافة إلى ذلك، تضمّن النّصّ الأوّلي 11 فصلا تمّ تعديلها خلال المناقشات. وخلال هذه النّقاشات، تمّت دعوة متحدّثين من المجتمع المدنيّ، لا سيّما معهد المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس، الذي اقترح يومًا لدراسة القانون ومناقشته.[39] وركّزت المفاوضات بصفة أساسيّة على نسبة من دورة رأس المال العامل أو الأرباح التي يجب أن تخصّصها للمسؤوليّة المجتمعيّة،[40] قياسا على النّموذج الهنديّ الذي يخصّص 2٪ من مبيعات الشّركات الكبيرة لمبادرات المسؤولية المجتمعيّة (أُنظر المربّع 2). وفي تونس، كانت هذه النّسبة تخصّ فقط الشّركات التي تستغلّ الموارد الطبيعيّة والتي تستفيد من الامتيازات وكذلك الشّركات المدرجة في البورصة.[41] حيث نصّت النّسخة الأوليّة على نسبة 1٪ من حجم الأعمال[42] مكرّسة لصالح المنطقة التي توجد بها هذه الشّركات الاستخراجيّة. ذلك أنّ الالتزام بمبلغ مخصّص لمشاريع التّنمية الجهويّة أو حماية البيئة من شأنه أن يجعل من الممكن إحداث تأثير إيجابيّ في المنطقة وتحويل جزء من الأرباح التي تجنيها الشّركات لتحسين أوضاع المجتمع. ولكن تمّ حذف هذا البند من النصّ خلال المناقشات. وعارضت النّقابات، ولا سيّما الاتّحاد التّونسيّ للصّناعة والتّجارة والصّناعات التّقليديّة (UTICA) وكنفيدراليّة مؤسّسات المواطنة التّونسيّة (CONECT) ذلك، وطرحوا بديلا عنه «ثقافة» المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات، أيّ التّكامل الطّوعيّ للقيم التي يتشاركها جميع الموظّفين داخل المؤسّسة. وفضلا عن ذلك، فإنّ كثيرا من الصّناعات الاستخراجيّة على وجه العموم (المجمّع الكيميائيّ التّونسيّ GCT، وشركة فسفاط قفصة CPG، والمؤسّسة التّونسيّة للأنشطة البترولية ETAP) هي شركات عموميّة، وهذه النّسبة، التي تعتبر ذات نتائج عكسيّة ومخالفة للرّوح الطّوعيّة للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات، ستكون عندئذ تمويلًا غير مباشر من الدّولة في هذه المناطق. وفي واقع الأمر، غالبًا ما يتمّ تعريف المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات على أنّها التزام طوعيّ من الشّركة بتنمية المجتمع يتجاوز التزاماتها القانونيّة والتّنظيميّة والتّقليديّة.[43] ومع ذلك، فقد أُعتبرت هذه الحجج وسيلة لتجنّب أيّ التزام بتخصيص أموال بعينها للمسؤولية المجتمعيّة للشّركات.

وفي واقع الأمر، يأسف ملاحظون، لا سيّما في الجمعيّات، على هذا الحذف، معتبرين أنّه يجعل هذا القانون غير فعّال.[44] وقد أظهر مثال القانون الهنديّ الأنجح في هذا المجال، زيادة حقيقيّة في المبالغ المخصّصة للمسؤولية المجتمعيّة للشّركات بفضل المنع بقوّة القانون من

[5] جان كلوزال ((Jeanne Clozel 2016)). المسؤولية المجتمعيّة للشّركات: ما يفرضه القانون على الشّركات. صحيفة لوفيجارو (Le Figaro). https://www.lefigaro.fr/entrepreneur/2017/06/21/09007-20170621ARTFIG00064-rse-ce-que-la-loi-impose-aux-entreprises.php

[6] القانون رقم 420-2001 المؤرّخ في 15 ماي 2001 والمتعلّق باللّوائح الاقتصاديّة الجديدة. الفصل 116. «يشمل معلومات تمّ تحديد قائمتها بمرسوم من مجلس الدّولة حول الطّريقة التي تراعي الشّركة من خلالها النّتائج المجتمعيّة والبيئيّة لنشاطها».

[7] القانون رقم 788-2010 المؤرّخ في 12 جويلية 2010 والمتعلّق بالالتزام الوطنيّ تجاه البيئة.

[8] القانون رقم 399-2017 المؤرّخ 27 مارس 2017 والمتعلّق بوجوب يقظة الشّركات الأمّ والشّركات المنفّذة.

[9] أصدقاء الأرض (2019). وجوب اليقظة. شركة طوطال تتمّ ملاحقتها بسبب أنشطتها البترولية في أوغندا. بيان صحفيّ. https://www.amisdelaterre.org/communique-presse/devoir-de-vigilance-total-mise-en-demeure-/pour-ses-activites-en-ouganda

[10] القانون عدد 486-2019 المؤرّخ في 22 ماي 2019 والمتعلّق بنموّ الشّركات وتحوّلها.

[11] ثيبو –ومارسيي (Thibaud Lemer-cier) المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في الهند: تجاوز التّقاليد الخيريّة؟ تأمّلات ووجهات نظر الحياة الاقتصاديّة. 2009/4 (المجلد الثّامن والأربعون)، ص. 79-89. https://www.cairn.info/revue-reflets-et-perspectives-de-la-vie-economique-2009-4-page-79.htm

[12] قانون المحكمة الخضراء الوطنيّة في الهند 2010.

[13] قانون الشّركات الهنديّ 2013.

[14] أوليفيي بالش (Oliver Balch) القانون الهنديّ يطالب الشّركات بمنح 2٪ من الأرباح للجمعيّات الخيريّة. الأمر يعمل؟ صحيفة الغارديان. https://www.theguardian.com/sustainable-business/2016/apr/05/india-csr-law-requires-companies-profits-to-charity-is-it-working

[15] غريغوري مورو (Grégoire Mo-reau) (2014) المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات: الهند تطالب الشّركات بالامتثال. مجلّة المسؤوليّة المجتمعيّة

اعتماد نسبة محدّدة مسبقا من دوران رأس المال العامل، وهذا على الرّغم من استراتيجيّات التّحايل التي تتوخّاها الشّركات.

ومن شأن قانون أكثر تقييدًا أن يعزّز دمج الاهتمامات البيئيّة والمجتمعيّة داخل الشّركات وأن يكون فعّالًا حقًّا في إعطاء الشّركات التّونسيّة قوّة دفع في تبنّيها لمبادئ المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات، لا سيّما من خلال تحسين ظروف الموظّفين المعيشيّة وظروف عملهم، والحدّ من النّزاعات المجتمعيّة، ولتنفيذ سياسات وطنيّة طويلة الأجل في مضمار التّنمية المستدامة، وبوجه عامّ لتوجيه جزء من أرباح الشّركات نحو الصّالح العامّ.[45] وفضلا عن ذلك كلّه، أظهرت دراسة أجريت عام 2009 حول الشّركات الصّغيرة والمتوسّطة في تونس أنّ عدم مشاركة المسيّرين في المسؤوليّة المجتمعيّة يرجع عموما إلى ضيق الوقت وشحّ الموارد. وفي واقع الأمر، لا خلاف في أنّ " الشّركات الصّغيرة والمتوسّطة ستصبح أكثر انخراطًا في التّنمية المستدامة إذا طلب منها القيام بذلك بقوّة القانون ".[46] وبالمثل، أظهرت دراسة أُنجزت في العام نفسه أنّ كثيرا من الشّركات التي تتبع مبدأ التّنمية المستدامة تمتثل في ذلك قبل كلّ شيء إلى القانون: (ذلك أنّه) " نادرًا ما ترغب الشّركات في تجاوز القانون، وهي تحتاج، من أجل مزيد من الالتزام، إمّا إلى قدر من التّشديد في القوانين، أو إلى الامتثال للقوانين القائمة ".[47] لذلك من المهمّ وضع تشريع للاعتراف بمبادرات المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات وتعزيزها. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون القانون ذا أثر ملموس إلاّ إذا تمّ تطبيقه على نحو صارم أو إذا صحبه اقتناع حقيقيّ من جانب الشّركات.[48]

وحتّى في حالة عدم وجود نسبة محدّدة بوضوح، لا يزال قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات يكرّس حاجة الشّركة إلى وجوب تخصيص مبالغ لتمويل المشاريع المجتمعيّة أو البيئيّة وتنفيذها. ورغم ذلك، فإنّ هذا النّهج لا يندرج ضمن المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات وإنّما في إطار العمل الخيريّ. وهو بذلك، لا يذكر الالتزام باحترام حقوق الإنسان أو البيئة أو مكافحة الفساد، كما هي الحال في معظم المعايير الدّوليّة. كما يجب أن تتّخذ المسؤوليّة المجتمعيّة[49] للشّركات شكل الإجراءات المجتمعيّة والبيئيّة التي تهدف إلى تحسين أساليب الإنتاج داخل الشّركة والسّعي إلى تحقيق مزيد من الشّفافيّة. وبدلاً من تخصيص مبالغ لمشاريع التّنمية، يجب دمج المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في نظام الإنتاج وفي علاقات الشّركة مع أصحاب المصلحة. ولذلك يعدّ هذا القانون أكثر مجرّد قانون يشجّع على التّبرّع بالمال، بل يجب أن ينصّ على واجب الإبلاغ عن دورة رأس المال العامل، وطرق التّشغيل، وعمليّات الإنتاج، والآثار البيئيّة والمجتمعيّة. وفضلا عن ذلك، يُخشى أنّه حتّى لو استخدمت الشّركات فعليّا جزءًا من أرباحها لتمويل مشاريع خارج الشّركة ولكن دون تغيير طريقة إنتاجها، فإنّها تفعل ذلك فقط للاضطلاع بمسؤوليّاتها عن طريق ضخّ الأموال".[50] إنّ العمل الخيريّ للشّركة سيسمح أساسا بإظهار عملها على المستوى المحلّيّ وإبراز احترامها للقانون، لكن دون أن تغيير يذكر في علاقاتها مع موظّفيها وأصحاب المصلحة والبيئة. وعليه، فإنّ انتهاج هذا القانون، الذي يدّعي أنّه « قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات» في الوقت نفسه الذي يشجّع فيه على العمل الخيريّ، هو قانون منحاز، ممّا يضفي الشّرعيّة على هذا النّظام الذي يهدف إلى التّبرّع بالمال ولكن دون أيّ تأثير حقيقيّ.

5. قانون غير مُفعّل

يمكن تقييم التّطبيق الحقيقيّ لمنهج المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس من عدّة جوانب: أوّلاً من جانب الحكومة: وذلك تطبيق القانون من خلال المراسيم والأوامر والبرامج؛ وثانيا من جانب الشّركات: وذلك من خلال مراقبة الالتزام بالميثاق الدّوليّ أو إجراءات التّصديق مع المعايير مثل المنظّمة الدّوليّة للمعايير (ISO).

فعلى المستوى الحكوميّ، يجب التّأكيد أوّلاً على عدم وجود مراسيم أو أوامر ملحقة بهذا القانون إلى حدّ الآن، لا سيّما تلك المنشئة للّجان الجهويّة أو الهيئة الحكوميّة المنصوص عليها في القانون في الفصول 4 و5 و6. وعليه، يجب إصدار المراسيم للسّماح بإنشاء المجالس الجهويّة واللّجنة الحكوميّة التي لا يزال تشكيلها قيد المناقشة.[51]

ومن ناحية أخرى، وضعت وزارة الشّؤون المحلّية والبيئة نهاية عام 2018 استراتيجيّة وطنيّة للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات والمنظّمات.[52]

أمّا من ناحية الشّركات، فيبدو واضحا أنّ القانون لم يحظ بالزّخم المطلوب لإدراج المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات. فبعد بلوغ الذّروة في عام 2017، انخفض عدد المنظّمات (الشّركات والمنظّمات غير الحكوميّة) التي انضمّت حديثًا إلى الميثاق الدّوليّ انخفاضا مُلفتا للانتباه، مع انخراط ثلاث منظّمات فقط في عام 2018 وواحدة في عام 2019، ليصبح المجموع 44 عضويّة، بما في ذلك 36 شركة (راجع الشّكل 3).[53]

للشّركات.
https://www.rse-magazine.com/Responsabilite-sociale-des-entreprises-l-Inde-impose-aux-entreprises-de-s-y-plier_a635.html

[39] مقابلة مع علياء شلبي، منسّقة معهد المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس (IRSET).

[40] Responsabilité sociale des entreprises (RSE) : un projet de loi en préparation

[41] الفصل 2 من مشروع قانون رقم 28- 2017 بشأن المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات.

[42] الفصل 6 من مشروع قانون رقم 28- 2017 بشأن المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات.

[43] بينوا بيتي (Benoit Petit)، وإيزابيل نيكولاي (Isabelle Nicolai). (2015). القانون وحماية البيئة: حدود المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات عند انعدام المسؤوليّة الاجتماعيّة للدّولة. ورقة بحث مؤتمريّة. النّدوة الدّولية الثانية للقانون والأعمال والبيئة، جامعة السّويسي، الرّباط. https://www.researchgate.net/publication/285054362_Droit_et_protection_de_l›environnement_limites_d›une_responsabilite_societale_des_entreprises_sans_responsabilite_societale_des_Etats/link/565d97d008ae4988a7bc8449/download

[44] مقابلة مع لبنى الجريبي. رئيسة سوليدار تونس.

[45] ف. كونادو. (2015) (Konadu V.). مناقشة حول المسؤوليّة المجتمعيّة الإلزاميّة للشّركات. ورقة مؤتمر قدّمت في النّدوة الوطنيّة حول استراتيجيّات التّميز في الأعمال التّجاريّة في العصر العالميّ

[46] جهينة بن بوبكر غريب، مارتن سبنس، فيفيان أندا بيولي (Ben Boubaker Gherib J. Spence M. Ondoua Biwolé 2009) .(V). التّنمية المستدامة والشّركات الصّغيرة والمتوسّطة في البلدان النّاشئة: بين الاستباقيّة والانتهازيّة والتّسوية. مجلة الأعمال الصّغيرة وريادة الأعمال، 22: 3، 355-375.

[47] جمعيّة المستقبل والاستراتيجيّات والتّنمية المستدامة (2009) .(PS2D). فعاليّة أنظمة الحوافز لالتزام الشّركات بالتّنمية المستدامة: حالة الشّركات التّونسيّة. مؤتمر الطّاقة والتّغير المناخيّ والتّنمية المستدامة.

[48] مقابلة مع علياء شلبي، منسّقة معهد المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس (IRSET).

[49] مقابلة مع زينب المروكي، منسّقة مشروع في منظّمة محامون بلا حدود.

[50] مقابلة مع أميرة كردغ، سوليدار تونس.

[51] مقابلة مع علياء شلبي، منسّقة معهد المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس (IRSET).

[52] وزارة الشّؤون المحليّة والبيئة. (2018). دراسة لوضع استراتيجيّة وطنيّة للمسؤولية المجتمعيّة للشّركات والمنظّمات. استراتيجيّة التّنمية، التّقرير التّأليفيّ.

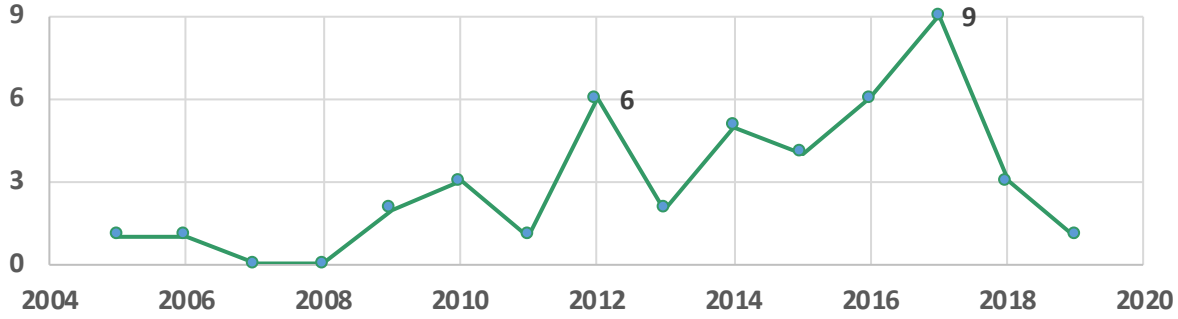

الرسم البياني 3: عدد الشّركات التي انضمت إلى الاتّفاق العالميّ بين 2005 وجوان 2019

المصدر: استنادًا إلى البيانات الواردة بالميثاق الدّولي للأمم المتّحدة

ويعزى هذا الانخفاض الحادّ على نحو أساسيّ إلى حقيقة أنّ الانضمام إلى الميثاق الدّوليّ أصبح بمقابل ماليّ في 2018 مع التزامات سنويّة على أساس معدّل دورة رأس المال العامل ونوع الالتزام (موقّع/شريك).[54] كما جعل الميثاق الدّوليّ الانضمام إليه شديد التّقييد: ومثال ذلك أنّه إذا لم تقدّم الشّركة سنويّا تقريرها بشأن التّقدّم المحرز، فسيتمّ استبعادها تلقائيّا.

وعلى الرّغم من تزايد التّصديقات بأنواعها المختلفة، مثل إيزو 9001 (ISO 9001)[55] وإيزو 140001 (ISO 140001)[56]، منذ عام 2010، إلاّ أنّها انخفضت في عام 2017. وبمقتضى ذلك سيكون هناك عدد أقلّ من المنتجات المعتمدة من المنظّمة الدّوليّة للمعايير في عام 2017 (أُنظر الشّكل 4).

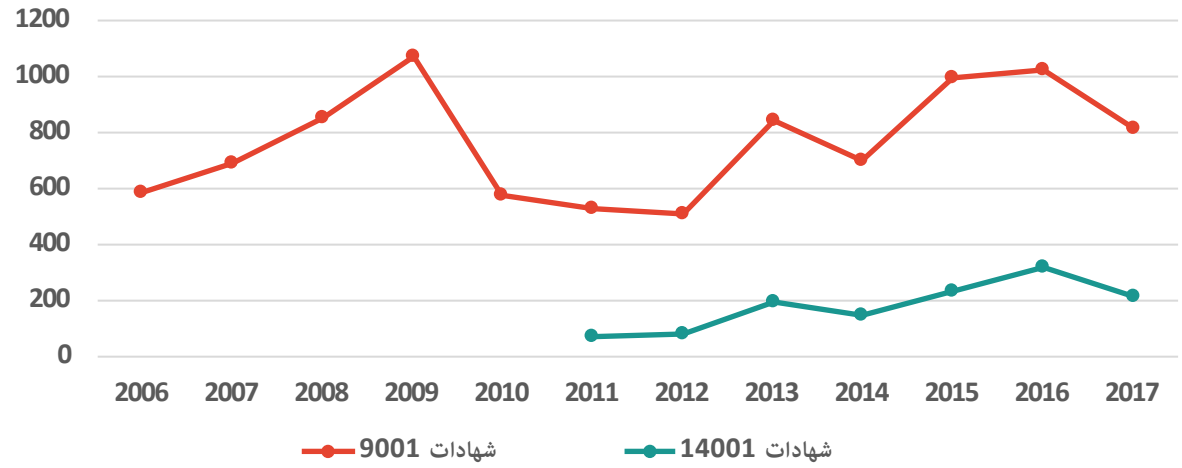

الرسم البياني 4 : عدد شهادات أيزو 9001 و 14001 في تونس بين سنتي 2006 و2017

المصدر: استنادا إلى البيانات الواردة في استطلاع أيزو 2017

ومن المُلفت للنّظر أيضًا عدم وجود برامج واتّصالات حكوميّة وخاصة حول موضوع المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات. ومع ذلك، فإنّ هذا القانون الجديد يثير العديد من الأسئلة بين الشّركات التي تتّصل بانتظام بالمنظّمات الخاصّة مثل المعهد التّونسيّ للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات (IRSET) أو كنفيدراليّة المؤسّسات المواطنة (CONECT) لطلب تنظيم دورات تكوينيّة.[57] غير أنّه توجد مشكلة تمويل بالنّسبة إلى هذه الشّركات: حيث أنّ دعم الخبراء المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات يمكن أن يكلّفها ما بين 6000 و10000 دينار، وهي مبالغ لن تكون الشّركات على استعداد لدفعها.[58]

ولذلك، فإنّ اقتراح قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات قد فقد معناه وكذلك أيّ جانب ملزم خلال المفاوضات مع النّقابات الشّريكة، ممّا نجم عنه اعتماد قانون خالٍ من كلّ محتوى حقيقيّ ومن كلّ التزام حقيقيّ من جانب الشّركات، الأمر الذي أدّى بدوره إلى الفشل في تثبيت ثقافة المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات وفي الدّمج الطّوعيّ لهذه المبادئ. وفضلا عن ذلك، ونظرا إلى أنّ المراسيم التّنفيذيّة لم يتمّ اعتمادها بعد، فإنّه لم يتمّ إنشاء الهيئات الحكوميّة والجهويّة المنصوص عليها في القانون. ولذلك، لا ينبغي أن نتفاجأ من ضعف التأثير الذي يمكن أن يحدثه القانون حاليّا في الشّركات.

هل يمكن التّوصّل إلى مقبوليّة اجتماعيّة للصّناعات الاستخراجيّة من خلال قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات؟

[53] UN Global compact. See who's involved.

[54] Global Compact. Are there any financial obligations in becoming a Global Compact participant?

[55] إدارة الجودة داخل منظّمة ما.

[56] الإدارة البيئيّة

[57] مقابلة مع علياء شلبي، منسّقة معهد المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس (IRSET). ومقابلة مع دوجة الغربي. نائبة رئيس كنفيدراليّة المؤسّسات المواطنة التّونسيّة (CONECT).

[58] مقابلة مع دوجة الغربي. نائبة رئيس كنفيدراليّة المؤسّسات المواطنة التّونسيّة (CONECT).

III. هل من الممكن تحقيق القبول الاجتماعيّ للصّناعات الاستخراجيّة من خلال قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات؟

أ. معارضة الحركات المجتمعيّة للمنوال الاستخراجيّ في تونس

ارتبط ظهور العديد من الحركات المجتمعيّة في تونس بعد الثّورة بمشكلات اجتماعيّة وبيئيّة كبرى. وسجّل المنتدى التّونسيّ للحقوق الاقتصاديّة والمجتمعيّة في تقريره السّنويّ[59] 9356 حركة اجتماعيّة خلال 2018 و4948[60] في النّصف الأوّل من 2019. وغالبًا ما ترتبط هذه المشاكل بالصّناعات التي تسبّب تلوّثًا كبيرًا للهواء[61] والمياه.[62] وهي صناعات تعدّ محلّ نزاع اجتماعيّ، حيث تحشد الحركات المجتمعيّة الجماهير للاحتجاج ضدّ نقص فرص العمل، وخاصّة من حاملي الشّهائد العليا،[63] فضلاً عن الفساد المستشري في البلاد.[64] وتعود أصول الكثير من الحركات المجتمعيّة إلى معارضة تأثيرات الصّناعات الاستخراجيّة. ويمكن أن تؤدّي هذه الخلافات إلى عرقلة هذه الصّناعات، وهو ما يفسّر رغبة قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في الحفاظ على السّلم المجتمعيّة.

إنّ صناعة التّعدين، وخاصّة الفسفاط، مستهدفة. وفي تونس، يتمّ استخراج الفسفاط في حوض قفصة المنجميّ من قبل شركة فسفاط قفصة ثمّ يجري تحويله إلى صفاقس وقابس والصّخيرة[65] من قبل المجمّع الكيميائيّ التّونسيّ (GCT) (أُنظر الشّكل 5).

الرسم البياني 5: خريطة بأماكن الخلاف الرّئيسيّة للصّناعات الاستخراجيّة

المصدر: المؤلّفتان.

[59] التّقرير السّنويّ حول الاحتجاجات المجتمعيّة (2018). المنتدى التّونسي للحقوق الاقتصاديّة والمجتمعيّة (FTDES).

[60] المرصد الاجتماعيّ التّونسيّ (2019). تقرير الفصل الاوّل 2019 عن الحركات المجتمعيّة والانتحار والعنف. المنتدى التّونسيّ للحقوق الاقتصاديّة والمجتمعيّة (FTDES). عدد 70.

[61] Selon la responsable de l'Agence Nationale de la Protection de l'Environnement Dalila Betaieb : « tout le monde sait que les villes les plus polluées du pays sont Sfax, Gabès ou Gafsa ».

[62] إيروس سناء. تونس في مواجهة التلوّث ونقص المياه. مجلّة «المراسلة» (Reporterre). https://reporterre.net/spip.php?page=memeauteur&auteur=Eros+Sana+%28Reporterre%29

[63] أرقام المعهد الوطنيّ للإحصاء لعام 2018. بلغ معدّل البطالة 15.5٪ في نهاية عام 2018 لجميع السّكان، لكنّه بلغ 33.4٪ في صفوف الشّباب و28٪ بين خريجيّ التّعليم العاليّ.

[64] وصفت منظّمة الشّفافية الدّوليّة هذا الفساد بأنّه «مستوطن». المصدر: Lee-Jones (2018). الملامح القطريّة: تونس. نظرة عامّة على الفساد ومكافحة الفساد. منظّمة الشّفافية الدّوليّة.

[65] يونغا سوليدار (Younga Solidaire). استخراج الفسفاط ومعالجته: تأثيره على البيئة والصّحة.

ومع ذلك، يعدّ إنتاج الفسفاط من أكثر الأنشطة تلويثًا، لا سيّما بسبب فضلات جبس الفسفاط الذي يتمّ تصريفه في البحر.[66] ويسبّب هذا الضّرر البيئيّ مشاكل اجتماعيّة حقيقيّة في منطقة قابس، لا سيّما الآثار الرئيسيّة على صحّة التّجمّعات السّكنيّة المجاورة، في ظلّ وجود معادن ثقيلة سامّة (الرّصاص، والسّيليس، الكادميوم، إلخ) في الماء والهواء.[67] ويقال إنّ مدينة قابس هي أكثر المدن تلوّثًا في البلاد، ممّا تسبب في تفشّي ظواهر العقم والإجهاض المتكرّر والسّرطان.[68] وفضلا عن ذلك، فإنّه إذا كان الفسفاط يمثّل ثروة جهويّة، فإنّ هذه المناطق هي من بين أفقر مناطق البلاد وأكثرها تأثّرا بالبطالة، ممّا يثير تساؤلات حول عدم إعادة توزيع الثّروة الوطنيّة. وهذا الوضع يفسّر التّاريخ الطّويل للاحتجاجات في منطقة قفصة.[69] وتفسّر هذه التّحرّكات الرّئيسيّة تدهور صناعة الفسفاط: حيث انخفض الإنتاج في 10 سنوات إلى النّصف.[70]

إنّ صناعة الفسفاط ليست إلاّ مثالا على الصّناعات " الاستخراجيّة "، وهو نموذج يعتمد على " الأنشطة التي تستخرج كمّيات كبيرة من الموارد الطبيعيّة التي لم يتمّ تحويلها (أو يتمّ تحويل كمّيات محدودة منها) والمعدّة للتصدير على نحو أساسيّ "[71]. ويقوم هذا النّمط من التّنمية على استغلال المورد على حساب الأنشطة الأخرى، ممّا يؤدّي إلى زيادة نسب الفقر وعدم المساواة في هذه المناطق.[72] وقد جرى تقليص القطاعات الأخرى إلى الحدّ الأدنى ولم تعدّ قادرة على توفير فرص عمل كافية أو متنوّعة، لا سيّما في الزّراعة أو السّياحة. وقد فضّلت سياسات الدّولة هذا التركيز القطاعيّ منذ السّتينيات بهدف تخصيص منطقة في نوع واحد من الإنتاج.[73] وهكذا في قابس، فقد جرى تفضيل الصّناعة الكيميائيّة. وقد وقع تهويل هذا التّركيز بسبب أنشطة شركات التّحويل الملوّثة. وهي أنشطة كانت لها آثار وخيمة على الصّيد البحريّ والسّياحة[74] بسبب تلوّث المياه (لا سيّما بالجبس الفوسفوري ولكن أيضًا بالأمونيا) وتلوّث الهواء،[75] مع أنّ المنطقة تتمتّع بطبيعة استثنائيّة لأنّها تمثّل الحالة الوحيدة للواحات البحريّة في العالم.

ومن اليسير إيجاد أمثلة أخرى عن هذا النّشاط الاستخراجيّ في مجال الطاقة، حيث تتنافس الشّركات الاستخراجيّة التي غالبًا ما تكون متعدّدة الجنسيّات بشدّة على التّلويث وعدم المشاركة في التّنمية المحليّة[76] (أنظر الشّكل 5). ففي عام 2017، أدّت الاعتصامات في موقع الكامور النّفطيّ باسم الحقّ في العمل والمطالبة بخلق مواطن شغل قارّة لحاملي الشّهائد العليا في المنطقة[77] إلى اتّفاق توسّط فيه الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل. وفي جزيرة قرقنة، توقّف نشاط مجموعة النّفط البريطانيّة بتروفاك بسبب احتجاجات من أجل التّنمية المحلّيّة والتّشغيل ولكن كذلك بسبب تلوّث المياه النّاجم عن تسرّب النّفط في البحر.[78] وقد انتهى المطاف بهذه المجموعة بمغادرة البلاد سنة 2018. وأخيراً في قبلّي استنكر الوالي التّهرّب الضّريبيّ من شركة وينستار/سيرنيوس Winstar / Serinus، التي لم تكن تدفع الضّريبة أبدًا لفائدة الجماعات المحلّيّة.[79] وقد استفادت كلّ هذه الشّركات من الموارد الطبيعيّة المحلّيّة دون أن تشغل نفسها بشأن التّنمية الجهويّة، ممّا أثار معارضة عامّة. وقد عارضت العديد من الحركات المجتمعيّة أيضًا الغاز الصّخريّ، الذي يضرّ بالبيئة ضررا فادحا. وكانت الحكومة قد أبرمت اتّفاقيّة عاجلة في الغرض مع شركة شال، دون إجراء أيّ دراسة عن الأثر البيئيّ.[80]

ب. قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات: الاستراتيجيّة التّاسعة لشراء السّلم الاجتماعيّ لإنعاش صناعة التّعدين

تمّ في ظلّ تحدّيات هذه الشّركات الاستخراجيّة، البحث عن حلول مختلفة لاستعادة السّلم الاجتماعيّ واستئناف استغلال هذه الموارد الطبيعيّة. وتمثّل أحد تلك الحلول في المجتمعات البيئيّة. وهذه الشّركات البيئيّة هي الشّركات التي تمّ إنشاؤها في عام 2011 من قبل شركة فسفاط قفصة والمجمّع الكيميائيّ التّونسيّ " نتيجة ضغط اجتماعيّ "[81].

وفي عام 2018، عيّنت هذه الشّركات البيئية حوالي 17000 عون، بما في ذلك 6000 موظّف في المجمّع الكيميائيّ التّونسيّ و11000 في شركة فسفاط قفصة. وبحسب خالد قدّور، وزير الطّاقة السّابق، يتمّ دفع رواتب الموظّفين هؤلاء دون عمل في المقابل.[82] وبالتّالي تتعرّض هذه الشّركات البيئيّة والوظائف الوهميّة التي تقدّمها لانتقادات شديدة. ويعتبر البعض أنّ شركات البيئة والنّقل تندرج تحت «البطالة المقنّعة»، التي تهدف فقط إلى تهدئة الحركات المجتمعيّة المحتجّة على صناعة التّعدين: وبالتّالي فهي إجراء «إخماد للحريق»، من أجل إدارة الأزمة ولكن دون أيّ إجراء طويل الأمد أو إجراء موضوعيّ.[83] كما تعرّضت الشّركات البيئيّة لانتقادات في عمليّة التّوظيف، مع شبهات الاحتيال والفساد في قفصة.[84] وأخيرًا، لم تجعل هذه المجتمعات البيئيّة من الممكن تقييد الحركات المجتمعيّة حقًا: فنحن في الواقع نلاحظ تكاثر المظاهرات التي تطالب برفع سقف الانتداب، لأنّ البعض يريد الاستفادة من امتيازاتها ورواتبها دون عمل حقيقيّ في المقابل.[85] وعليه، يمكن اعتبار استراتيجيّة شراء السّلم الاجتماعيّ من خلال وظائف وهميّة في الغالب فاشلة.

ومع هذه الإخفاقات، كان يُنظر إلى المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات على أنّها طريقة أخرى لضمان القبول الاجتماعيّ للشّركات. وفي الواقع، تمكّنت الدّراسات الأجنبيّة من إظهار أنّ الشّركات طوّرت أساليب جديدة لإثبات شرعيّتها مع المجتمعات المتضرّرة لمواجهة النّزاعات بين المجتمعات المحلّية والشّركات التي تستغلّ الموارد الطّبيعيّة، لا سيّما من خلال المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات التي تستحيل بالنّسبة للصّناعات الاستخراجيّة، وسيلةً لشراء قبولهم الاجتماعيّ من خلال الظّهور بمظهر أكثر شرعيّة.[86]

[66] أربعة ملايين من جبس فسفوجي يتمّ إلقاؤها سنويًا في البحر مع آثار مدمّرة على الزّراعة وصيد الأسماك.
المصدر: صوفي شابال، سيمون غوان، وماثيو لابرون (2015). لعنة الفسفاط: الجانب السّفليّ من الزّراعة الكيماويّة. تقرير بسطة!

[67] نفسه.

[68] Pollution in Gabes, Tunisia's shore of death.

[69] على سبيل المثال، في عام 2008، ثار حوض قفصة المنجميّ الذي هزّ نظام بن علي، وانتهى بالدّماء مع 4 قتلى وعشرات الجرحى. كما تمّ غلق المناجم في عامي 2012 و2015.

[70] صبري بوبكر، مجدي حسّان. (2017). شركة فسفاط قفصة. مراجعة الحوكمة والتّوصيات. (IACE).

[71] ألبارتو أكوستا. ((Alberto Acosta 2013)). الصّناعات الاستخراجيّة والاستخراج الجديد: وجهان للعنة واحدة. ما وراء التّنمية، ص. 61.
https://www.tni.org/files/download/beyonddevelopment_extractivism_pdf

[72] هذه الظاهرة تسمى «لعنة الموارد» أو «المرض الهولندي».

[73] مقابلة مع خير الدّين دباية من منظّمة أوقفوا التلوّث بقابس.

[74] صوفي شابيل، وسيمون جوين، وماتيو لابران Sophie Chapelle, Simon) (Gouin, Mathieu Lapprand). (2015. لعنة الفسفاط: خفايا الزّراعة الكيماويّة.
https://basta.media/la-malediction-des-phosphates-grand-format

[75] مقابلة مع خير الدّين دباية من منظّمة أوقفوا التلوّث بقابس.

[76] مشروع دعم الحوكمة البيئيّة للنّشاط الصّناعيّ في قابس (.PGE-Gabès) (2019). تأثير الانبعاثات الصناعيّة في قابس: تكلفة كبيرة على اقتصاد المنطقة. بيان صحفيّ.

[77] ليليا بلاز (Lilia Blaise). (2017). في القمور ستستمرّ المقاومة خلال شهر رمضان. (Middle East Eye).
https://www.middleeasteye.net/reportages/el-kamour-la-r-sistance-continuera-pendant-le-ramadan-322384578

[78] حمزة هاموشان. (2016). قبالة سواحل تونس، أرخبيل قرقنة يعاني من آثار تغير المناخ وصناعة النّفط والقمع. (Observatoire des multinationales). https://multinationales.org/Au-large-de-la-Tunisie-l-archipel-des-Kerkennah-souffre-des-effets-du

[79] حكيمة دادسي. (Hakyma Dadci). (2014). المياه والخدمة العامة والصناعة الاستخراجية في تونس: حقوق الإنسان رهينة المصالح الخاصّة. (AITEC).

[80] Le débat sur le gaz de schiste enflamme (aussi) la Tunisie.

[81] Feriani brise un tabou sur les sociétés de l'environnement.

[82] Tunisie : 13 500 reçoivent rémuné-

ج. الخلط بين دوافع قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات ودوافع الشّركات

إذا كان الهدف من إصدار قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس هو استعادة نشاط التّعدين والنّفط الذي تعطّله الحركات المجتمعيّة، فإنّ اعتماد المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات الكبرى بالنّسبة للشّركات الكبيرة يكون مدفوعاً بشكل أساسيّ بالفوائد الاقتصاديّة. وعليه، فإنّ استراتيجيات المسؤوليّة المجتمعيّة التي طوّرتها الشّركات مقيّدة بحتميّات السّعر والتّنافسيّة. ممّا يجعل مساهمة الشّركات بعد ذلك في المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات متوفّرة طالما كانت الفائدة المتوقّعة (صورة العلامة التّجارية، وزيادة الحصّة السّوقيّة، وإنتاجيّة العمّال) أكبر من التّكاليف.[87]

وبالتّالي، فإنّ دمج القضايا البيئيّة في استراتيجيّات الشّركة يجعل من الممكن تحسين إنتاجيّتها وقدرتها التّنافسيّة. وفي الواقع، فإنّ دافع الشّركات التّونسيّة لتبنّي مبادئ المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات وفقًا لـكنفيدراليّة المؤسّسات المواطنة التّونسيّة يعتمد على المكاسب المتوقّعة في القدرة التّنافسية،[88] وعلى التّأثير على استدامة الشّركة وتطوّرها وكذلك صورتها.[89]

إنّ المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات مدفوعة أيضًا بالتّجارة الدّوليّة. وفي الواقع، فإنّ معظم الشّركات الأعضاء في الميثاق الدّوليّ هي شركات تصدير (42٪ من الشّركات المصدّرة أنشأت برامج المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات مقارنة بـ 26٪ من الشّركات المحلّيّة)،[90] أو شركات خارجيّة (off-shore) تستفيد من نشر أفضل الممارسات من خلال شركائها الدّوليّين. وتتيح لهم المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات اكتساب حصّة في السّوق وتسهيل اندماجهم في سلسلة القيمة العالميّة.[91] كما أنّ تكاملها مع البرامج المسؤولة ينبع من الطّلب القويّ من شركاء الأعمال والمموّلين والمستثمرين.[92] ووفقًا لدراسة لأجراها غزّي النّخيلي وآخرون فإنّه: " يجب على بعض الشّركات المصدّرة في تونس، أو تلك التي ترغب في تطوير شراكة مع الشّركات الأجنبيّة أن تضع نماذج للمنظّمات تتوافق مع المعايير الدّوليّة، والتي يمكن أن تكون معايير إسناد الشّهادات (SA 8000، ISO 14001، OHSAS 18001 ...) أو عدمها[93] (ISO 26000، SD 21000)". وتؤكّد دراستهم أنّ الدّافع الرئيسيّ للشّركات لاعتماد مبادئ المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات كان متطلّبات العملاء الدّوليّين، الذين يتزايد حساسيّة تجاه هذه المعايير. كما يتيح عرض الحوكمة الرّشيدة من خلال تطبيق المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات فرصة أكبر للوصول إلى التّمويل الخارجيّ. ولذلك فإنّ المخاطر هي في جوهرها ذات طابع اقتصاديّ.

ومع ذلك، فإنّ دوافع قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات، والتي تمّ توضيحها منذ بداية المناقشات، تتعلّق بضمان السّلم الاجتماعيّ. وعندئذ ستجعل المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات من الممكن استعادة السّلم الاجتماعيّ من خلال جعل الصّناعات الاستخراجيّة أكثر شرعيّة. ولكن إذا ما أخذنا في الاعتبار دوافع الشّركات لإدماج نهج المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات من جهة وحقيقة أنّ هذا القانون بدون أيّ قيد ودون أيّ التزام بالإبلاغ من جهة أخرى، فإنّه يمكن عندئذ التخوّف من خلق " قانون جشع "،[94] ليس من حافز سوى إحياء الصّناعات الاستخراجيّة. كما سيسمح للشّركات بعدم إنشاء برامج بيئيّة فعليّة من خلال اللّجوء إلى واجهة المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات.[95] وفي الواقع، فإنّ شركات النّفط في قبلي على سبيل المثال، توظّف بضعة ملايين دينار للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات، وهو مبلغ ضئيل للغاية من حيث حجم مبيعاتها ولا يتعلّق بتنمية المنطقة.[96] كما تستمرّ صناعة الفسفاط في تلويث منطقة قابس على الرّغم من تنفيذ برنامج المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات الذي يموّله الاتّحاد الأوروبيّ. ومن ثمّة فإنّنا نشهد إعدادا مسرحيًا للصّناعات الملوّثة تحت راية المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات، دون أيّ تأثير ملموس على البيئة أو التّشغيل أو حتى على التّنمية الإقليميّة.

لذلك يبدو أنّ الصّناعات الاستخراجيّة، التّعدين والنّفط، تواجه صعوبة في تبنّي نهج المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات الطوعيّة وغير الملزمة، وتكتفي بالاستجابة لمطالب وضغوط المجتمع المدنيّ. ومع ذلك، يجب على هذه الشّركات، أكثر من غيرها، أن تضطلع بمسؤوليّتها وتأثيرها على بيئتها لأنّها تستغلّ الموارد الطبيعيّة، وهي من خلال استغلالها لتلك الموارد تحدّ من عمل الأنشطة الأخرى وعمل السّكان المحليّين، إضافة إلى ما تحدثه من تلوّث.

وتوضّح حالات المجمّع الكيميائيّ التّونسيّ GCT، وشركة فسفاط قفصة CPG هذه الصّعوبات بشكل جيّد: ففي مواجهة هذه الاحتجاجات المجتمعيّة العديدة التي تستهدف صناعات التّعدين الاستخراجيّ، نفّذت الشّركتان برامج المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات لعدّة سنوات. حيث قامت كلّ منهما بنشر ميزانيّة كبيرة جدًا للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات ولكن دون تأثير حقيقيّ بسبب نقص تنسيق هذه الإجراءات،[97] وأيضًا لأنّ هذه الإجراءات تتعارض مع نشاطهما الخاصّ. سيكون دمج المجمّع الكيميائيّ التّونسيّ GCT، وشركة فسفاط قفصة CPG في الميثاق الدّوليّ مرتبطا أكثر بمسألة تحسين صورة هاتين الشّركتين بدلاً من الرّغبة الحقيقيّة في دمج نهج فعّال للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات وذلك فقط بعد الضّغط الممارس من الحركات المجتمعيّة وليس بشكل استباقيّ. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ مدى الضّرر الذي تسبّبه صناعات التّعدين غير العادية الملوّثة يمنع المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات من إحداث أيّ تأثير. وبالتّالي، فإنّ إزالة التّلوّث من منطقة قابس سيكلّف آلاف الملايين من الدّنانير، بعيدًا عن المبالغ التي تمّ تخصيصها بالفعل،[98] الأمر الذي من شأنه أن يتعارض تمامًا مع الهدف الماليّ لهذه الشّركات.

ration sans travailler et 113 plaintes déposées.

[83] مقابلة مع دوجة الغربي. نائبة رئيس كنفيدراليّة المؤسّسات المواطنة التّونسيّة (CONECT).

[84] Gafsa : contestation des résultats du concours de la société de l'environnement

[85] مقابلة مع خير الدّين دباية من منظّمة أوقفوا التلوّث بقابس.

[86] شون فيليبس (2014). (Sean Phipps). الصّناعات الاستخراجيّة والقبول الاجتماعيّ. (MICLA). http://pasc.ca/sites/pasc.ca/files/u72/Extraction_et_acceptabilite_sociale.pdf

[87] بيار باردیلي. (). () 2005). عالم جديد، لائحة اجتماعيّة جديدة: تبسيط المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات. مجلّة الإدارة والمستقبل. 2005/4 (رقم 6)، ص. 111-129. https://www.cairn.info/revue-management-et-avenir-2005-4-page-111.htm

[88] نوح والي وبرادلي وايتهيد (Noah Walley (and Bradley Whitehead). 1994) ليس من السّهل أن تكون صديقًا للبيئة. مجلّة هارفارد للأعمال (HBR). https:// hbr.org/1994/05/its-not-easy-being-green

[89] مقابلة مع دوجة الغربي. نائبة رئيس كنفيدراليّة المؤسّسات المواطنة التّونسيّة (CONECT).

[90] صفاء المكوّر (.Safa MKAOUER) 2015)). هل الشّركات في تونس مسؤولة اجتماعيًا؟ نتائج مسح التّنافسيّة 2013. منبر ITCEQ، رقم 6. http://www.itceq.tn/files/tribunes/tribune6.pdf

[91] نفسه.

[92] مقابلة مع علياء شلبي، منسّقة معهد المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس (IRSET).

[93] شيراز غزي النّخيلي، آمنة جانا الوسلاتي، دانيال لابارون (Chiraz Ghozzi-Nekhili, Emna Gana-Oueslati, Daniel Labaronne). 2015). نظام التّقييس والمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس: دور الشّهادات الدّوليّة. بحوث علوم الإدارة، المجلّد. 109، العدد 4، ص. 101-124. https://www.cairn.info/revue-recherches-en-sciences-de-gestion-2015-4-page-101.htm

[94] نفسه.

[95] مقابلة مع زينب المروكي، منسّقة مشروع في منظّمة محامون بلا حدود.

[96] نفسه.

[97] مقابلة مع علياء شلبي، منسّقة معهد المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس (IRSET).

[98] مقابلة مع خير الدّين دباية من منظّمة «أوقفوا التّلوّث بقابس».

IV. فك ارتباط الدّولة من خلال المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات وظهورجهات فاعلة جديدة

أ. مشاريع المانحين الكبرى الخاصّة بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات

يعتبر المانحون الدّوليّون من بين الفاعلين الرّئيسيين في المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس، والذين هم أصل نشأة البرامج الرّئيسيّة المنفّذة المتعلّقة بالمسؤوليّة الاجتماعية للشّركات في البلاد.

ويتمثّل أحد المشاريع الرّئيسيّة في هذا السّياق في مشروع دعم الحوكمة البيئيّة للنّشاط الصّناعيّ في قابس (PGE-Gabès)، الذي موّله الاتحاد الأوروبيّ ونفّذته مؤسّسة خبراء فرنسا (Expertise France) بين عامي 2014 و2018. وقد كان الاتّحاد الأوروبيّ قد موّل بالفعل برنامج دعم لـلمجمّع الكيميائيّ التّونسيّ، وهو برنامج فشل بسبب الإغلاق المفرط للمواطنين ورفض الحركات المجتمعيّة لأيّ تفاوض.[99] ويندرج برنامج دعم الحوكمة البيئيّة للنّشاط الصّناعيّ في قابس في النّطاق الإقليميّ. حيث كان يهدف المشروع إلى الحدّ من التّلوّث السّاحليّ والبحريّ في المنطقة وإنشاء ديناميكيّة للحوكمة البيئيّة المحليّة بين جميع الجهات الفاعلة المحليّة بعد ما تمّت ملاحظة التّلوّث الشّديد ونقص التّنمية في المنطقة. وقد تمّ تخصيص ميزانيّة للمشروع بقيمة 5 ملايين يورو، مقسّمة إلى أربعة مجالات للتّدخّل، بما في ذلك " تعزيز المهارات في مجال المسؤوليّة المجتمعيّة (CSR) للصّناعيّين ".[100] وفي نهاية هذه الأنشطة، تمكّنت 5 شركات في المنطقة من الانضمام إلى الميثاق الدّوليّ.[101] وبعد مرور عام، تمّ اعتبار البرنامج فاشلاً بسبب صعوبات في تعيين الخبراء فضلاً عن عدم مشاركة الشّركات: حيث لم يحضر معظمهم إلى الاجتماعات مطلقًا.[102] وفي النّهاية، قامت خمس شركات فقط بإعداد برنامج المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات وانضمّت إلى الميثاق الدّوليّ.

وعلى الرّغم من أنّه تمّ بالفعل إنشاء غرفة استشارات بيئيّة تضمّ ممثّلين عن جميع أنواع الجهات الفاعلة، إلاّ أنّه لم يتمّ تمثيل سوى فئة قليلة من المجتمع المدنيّ، هي الأكثر رسوخًا.[103] بينما فضّلت حركات اجتماعيّة أخرى أكثر تخريبًا، مثل " أوقفوا التّلوّث " (Stop Pollution)، مقاطعة البرنامج، الذي اعتبرته غير شامل للغاية.

وفي وقت لاحق، عرضت الوكالة الفرنسيّة للتّنمية (AFD) على المجمّع الكيميائي التّونسيّ (GCT) اتّفاقيّة منحة لدعم نهج المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات والحوكمة للشّركة بقيمة 900 ألف دينار (300 ألف يورو) في أبريل 2018. وفقًا لـجيل شوس (Gilles CHAUSSE)، مدير الوكالة الفرنسيّة للتّنمية في تونس فإنّ: «هذا الدّعم هو جزء من الالتزامات التي تعهّدت بها مجموعة الوكالة الفرنسيّة للتّنمية لدعم تونس ودعم جميع الجهات الفاعلة الخاصّة والعامّة نحو الانتقال البيئيّ، ودعم مجمّع صناعيّ عامّ تونسيّ كبير في رغبته في المساهمة في المسؤوليّة المجتمعيّة "[104]. كما تهدف هذه المنحة على وجه الخصوص إلى تنفيذ خبرة في المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات العامّة. وقد قدّمت الوكالة الفرنسيّة للتّنمية بالفعل في عام 2016 قروضا بقيمة 45 مليون يورو لتمويل برنامج تحديث بيئيّ لمصانع المجمّع.[105]

تُظهر برامج المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات هذه المشاركة المتزايدة للمانحين منذ الثّورة في تنفيذ أهداف التّنمية المستدامة. ولذلك يجب أن يسهل قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في المستقبل تنفيذ برامج المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات. حيث يعتقد السّيد بانيو (Peignaux)، من بعثة الاتّحاد الأوروبيّ في تونس، أنّه لو تمّ اعتماد قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات قبل برنامج دعم الحوكمة البيئيّة في قابس، لكان ساعد بشكل كبير وبلا شكّ في تنفيذ البرنامج، لا سيّما من خلال السّماح بمشاركة أكثر نشاطًا لكلّ من الشّركات والوزارات.

ب. الدّور السّائد للشّركات الخاصّة

النّوع الثّاني من الجهات الفاعلة الرّئيسيّة في مجال المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات هم المؤسّسات الخاصّة وأرباب العمل.

ومن أكثر تلك الجهات نشاطا، على الرّغم من أنّها لا تزال هامشيّا، هي كنفيدراليّة المؤسّسات المواطنة (CONECT)، التي تروّج بقوّة للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات وبالتّالي فهي تستفيد بلا شكّ من القانون الجديد. وقد تمّ إنشاء كنفيدراليّة المؤسّسات المواطنة في عام 2011، وهي تركّز على الشّركات الصّغيرة والمتوسّطة. وقد تم دمج المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات بسرعة في أنشطة النّقابة، أوّلاً من خلال «ميثاق المواطنين المؤسّسين»، المستوحى من إيزو 26000 (ISO 26000)، من خلال المؤتمرات وكذلك التّعاون مع الجمعيّات والجهات المانحة (OXFAM، بنك بيرد الدّوليّ للإنشاء والتّعمير)، والوزارات (وزارات البيئة؛ حقوق المرأة؛ والصّناعة والشّركات الصّغيرة والمتوسّطة). كما أنشأت أيضًا علامة المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات مقسّمة إلى ثلاثة مستويات من الالتزام: البرونزيّ والفضّيّ والذّهبيّ. وهي علامة محدودة بشكل كبير، حيث أنّ شروط الحصول على العلامة البرونزيّة منخفضة للغاية، وتتمثّل أساسًا من الامتثال للتّشريعات السّارية. ولا تزال العلامة في طور الإعداد، مع وجود شركتين مصنّفتين وعشرات الشّركات في طور التّصنيف. وبالنّسبة إلى كنفيدراليّة المؤسّسات المواطنة، يعدّ القانون خطوة جيّدة إلى الأمام ولكنّه ليس شاملاً بدرجة كافية (للشّركات الصّغيرة والمتوسّطة على وجه الخصوص)، وليس له أثر ملموس للغاية، كما أنّه يتعامل بشكل أكبر مع الأعمال الخيريّة.[106]

[99] نفسه.

[100] وكالة خبراء فرنسا (Expertise France). كتيّب مشروع دعم الحوكمة البيئيّة للنّشاط الصّناعيّ في قابس (PGE-Gabès).

[101] وكالة خبراء فرنسا (Expertise France). البيان الصّحفيّ لمشروع دعم الحوكمة البيئيّة للنّشاط الصّناعيّ في قابس (PGE-Gabès).

[102] مقابلة مع كوينتين بينيو (Quentin Peignaux)، رئيس قسم المساعدات والتّعاون الدّوليّ والبيئة والطّاقة، بعثة الاتّحاد الأوروبيّ في تونس.

[103] مقابلة مع خير الدّين دباية من منظّمة «أوقفوا التّلوّث بقابس».

[104] RSE : l'AFD accorde au Groupe Chimique Tunisien un financement de 300 000 euros.

[105] La Tunisie veut une industrie du phosphate écoresponsable.

[106] مقابلة مع دوجة الغربي. نائبة رئيس كنفيدراليّة المؤسّسات المواطنة التّونسيّة (CONECT).

وقد انتقدت نقابة الأعراف الأخرى، الاتّحاد التّونسيّ للصّناعة والتّجارة (UTICA)، في البداية قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات لفترة طويلة عندما تضمّن التزام الشّركات التي تستغلّ الموارد الطبيعيّة بتخصيص جزء من أرباحها للتّنمية المحليّة، معتبرةً أنّ هذه " ضريبة مقنّعة "، ودعت إلى إطار محفّز بحت.[107] ولكن تمّ انتقاد موقفها من قبل العديد من الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم، معتبرين أنّه في حين أنّهم إذا كانوا قد روّجوا لرؤية طوعيّة للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات باعتبارها أكثر فعاليّة، فإنّهم لم يروّجوا للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات على الإطلاق في صفوفهم.

المؤسّسة الرّئيسيّة الأخرى التي تروّج للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات هي مؤسّسة مستقلّة وخاصّة: ألا وهو معهد المسؤولية المجتمعيّة للشّركات في تونس (IRSET)، الذي تمّ إنشاؤه في عام 2013 والذي يقدّم دورات تكوينيّة. كما يقدّم معهد المسؤولية المجتمعيّة للشّركات في تونس نفسه كنقطة اتّصال بين العالم الأكاديميّ والشّركات. وقد شارك المعهد على وجه الخصوص، في صياغة قانون 2018 وفضّل سحب النّسبة الإلزاميّة. كما يعتبر المعهد أيضًا المؤسّسة المضيفة التي تضمّ شبكة الميثاق العالميّ في تونس التي تمّ إنشاؤها في عام 2015:[108] وبالتّالي فهي المنظّمة المسؤولة عن إعداد الشّركات والمنظّمات لدمج الميثاق العالميّ. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الدّورات التّكوينيّة مدفوعة الأجر، وبالتّالي فإنّ المعهد يستفيد من وضعه كمنظّمة مضيفة.

وعليه، يعتبر تعزيز وتنفيذ المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس من عمل المانحين الدّوليين والمنظّمات الخاصّة.
أمّا الدّولة، فعلى الرّغم من قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات الذي تمّ تمريره العام الماضي، إلاّ أنّ حضورها ضئيل للغاية في تطبيق المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات. ويتمّ ضمان التّرويج لها بشكل أساسيّ من خلال هاتين الجمعيّتين، أي معهد المسؤولية المجتمعيّة للشّركات في تونس وكنفيدراليّة المؤسّسات المواطنة، اللّتين تستفيدان منه وتسعيان بشكل تنافسيّ إلى فرض صيغة تصنيفيهما.

ج. هل تمثّل المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات علامة على انسحاب الدّولة من قضايا التّنمية؟

إنّ الوجود الكلّي للفاعلين المختلفين المذكورين: الجهات المانحة والمؤسّسات الخاصّة، وقانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات الضّعيف، يثير تساؤلات حول الدّور الحقيقيّ للدّولة. وفي الواقع، يسير ظهور وتعزيز قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات على المستوى العالميّ، جنبًا إلى جنب مع عولمة الاقتصاد ولكن قبل كلّ شيء مع إضعاف الآليّات المجتمعيّة التّشريعيّة في معظم البلدان.[109] حيث يلاحظ بعض الباحثين استبدال قانون الدّولة الملزم بـ «قانون طوعيّ غير الملزم». وفي حين أنّ الوضع الاجتماعيّ والبيئيّ آخذ في التّدهور، فإنّ المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات تجعل من الممكن طمأنة أصحاب المصلحة أنّ العالم الجديد المعولم والمموّل ملائم بينما هو يؤدّي إلى إضعاف كبير لأنظمة الحماية المجتمعيّة. وفيما يتعلّق بإدارة القضايا البيئيّة الرّئيسية في عصرنا، يُخشى أنّ «انتشار تصريحات الدّول لصالح تطوير المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات سيخفي [...] غواية لدى هذه الدّول بالتّملّص التّدريجيّ من مسؤوليّتها وإلقائها على عاتق الشّركات».[110] وإلى جانب الاعتبارات المتعلّقة بفعاليّتها الحقيقيّة، تطرح المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات بالفعل مشكلة كبيرة إذا كانت تشكل بالنّسبة للدّول وسيلة للتخلّي عن مسؤوليّتها كعنصر فاعل اجتماعيّ رئيسيّ.

لذلك، يُخشى أنّ التّصويت على القانون التّونسيّ المتعلّق بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات قد يعبّر عن غواية لدى الدّولة التّونسيّة للتملّص من مسؤوليّاتها المجتمعيّة والبيئيّة لصالح تنظيم ذاتيّ تقوده الشّركات. وهنا يمكن أن يُستخدم القانون لإظهار نشاط بيئيّ من أجل إخفاء تقاعس الحكومة عن مسؤوليّتها في الحماية الحقيقيّة للبيئة،[111] ولتحويل انتباه الجمهور عن المشاكل الحقيقيّة.[112] ويكمن الخطر في أنّ التّرويج للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات يقلّل بل ربّما يحلّ محلّ مسؤوليّة الدّول في المجالات الحاسمة.[113] ومن أمثلة انسحاب الدّولة التّونسيّة لصالح الشّركات لا يزال موجودا في نفس المنطقة: منطقة قفصة. حيث تعتبر شركة فسفاط قفصة تقليديًا صاحبة العمل الرّئيسيّ في المنطقة. ولكن مع تطبيق خطّة التّكيّف الهيكليّ في نهاية الثّمانينيات، انخفض عدد الوظائف بنسبة 75٪، بينما ظلّ الاستثمار شبه معدوم والدّولة غائبة تمامًا.[114] وقد أدّى هذا التّخلّي والوضع الصّعب في المنطقة إلى ثورة حوض التّعدين في عام 2008. من جانب آخر، سيمنح قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات، من خلال استهداف صناعات الفسفاط على وجه التّحديد، المزيد من المسؤوليّات لهذه الشّركات في التّنمية الإقليميّة.
ومع ذلك، فإنّ القضايا البيئيّة والمجتمعيّة هي قبل كلّ شيء في قلب المصلحة العامّة وبالتّالي تمثّل جزءا من مسؤوليّة الدّولة. ولذلك، يجب على الدّولة بذل المزيد من الجهد من أجل التّنمية الوطنيّة وخاصّة المحلّية، والتّدخّل في المناطق وضخّ الأموال في البنية التّحتية والمشاريع المختلفة.[115] وعليه، ينبغي ألاّ تحلّ المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات محلّ " المسؤوليّة المجتمعيّة للدّول "[116] وإنّما ينبغي أن تكون مكمّلة لها.
ومن مظاهر هذا الانسحاب كذلك عدم مشاركة الوزارات والغياب التامّ للتّنسيق بين مختلف هيئات الدّولة المسؤولة عن قضايا المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات. وهذا النّقص في التّنسيق يمنع الدّولة من القيام بأيّ عمل حقيقيّ أو تدخّل ناجع.

V. توصيات من أجل مسؤوليّة اجتماعيّة للشّركات تكون فعّالة وحامية للحقوق

إنّ محتوى قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات، على الرّغم من إشارته إلى النّصوص الدّوليّة المتعلّقة بحقوق الإنسان والبيئة، لا يحتوي على أيّ حكم يضمن الامتثال لمبادئها ومراقبة توصياتها. وفي ضوء تأثير الشّركات، خاصّة شركات التّعدين، الذي تندّد به الحركات

[107] Responsabilité sociale des entreprises (RSE) : un projet de loi en préparation.

[108] يتم دائمًا استضافة شبكات «الميثاق الدّوليّ» المختلفة بواسطة منظّمة مضيفة تدير الشّبكة: ويمكن أن تكون اتّحادًا أو جمعيّة أو جامعة...

[109] بيار باردیلي. (). () 2005). عالم جديد، لائحة اجتماعيّة جديدة: تبسيط المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات. مجلّة الإدارة والمستقبل. 2005/4 (رقم 6) ، ص. 129-111. https://www.cairn.info/revue-management-et-avenir-2005-4-page-111.htm

[110] بينوا بيتي (Benoit Petit)، وإيزابيل نيكولاي (Isabelle Nicolai). (2015). القانون وحماية البيئة: حدود المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات عند انعدام المسؤوليّة الاجتماعيّة للدّولة. ورقة بحث مؤتمريّة. الندوة الدولية الثانية للقانون والأعمال والبيئة، جامعة السّويسي، الرّباط. https://www.researchgate.net/publication/285054362_Droit_et_protection_de_l›environnement_limites_d›une_responsabilite_societale_des_entreprises_sans_responsabilite_societale_des_Etats/link/565d97d008ae4988a7bc8449/download

[111] مقابلة مع كوينتين بينيو (Quentin Peignaux)، رئيس قسم المساعدات والتّعاون الدّوليّ والبيئة والطّاقة، بعثة الاتّحاد الأوروبيّ في تونس.

[112] مقابلة مع خير الدّين دباية من منظّمة «أوقفوا التّلوّث بقابس».

[113] بريدجيت أولولين (Bridget O›Laughlin). (2018). رأس المال الحاكم؟ المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات وحدود التّنظيم. التّنمية والتّغيير. 39 (6). https://www.researchgate.net/publication/230293238_Governing_Capital_Corporate_Social_Responsibility_and_the_Limits_of_Regulation

[114] العربي شويخة وإريك جوبي (Larbi Chouikha et Éric Gobe). (2009).

[115] مقابلة مع خير الدّين دباية من منظّمة «أوقفوا التّلوّث بقابس».

[116] بينوا بيتي (Benoit Petit)، وإيزابيل نيكولاي (Isabelle Nicolai). (2015). القانون وحماية البيئة: حدود المسؤوليّة

المجتمعيّة من ناحية، وعدم وجود حلّ يقترحه القانون الحاليّ المتعلّق بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات لهذه المشاكل، يبدو أنّ هناك مرجعين أساسيّين بالنّسبة لنا لصياغة التّوصيات من أجل تحسين الإطار القانونيّ للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات وحماية الحقوق هما: مبادئ الأمم المتّحدة التّوجيهيّة بشأن الأعمال التّجاريّة وحقوق الإنسان (UNHRP)، وكذلك الرّؤية الأفريقيّة للتّعدين (AMV) وخطّة عملها (المجموعة 7).

أ. المعايير الدّولية ذات الصّلة بالسّياق التّونسيّ

1. مبادئ الأمم المتّحدة التّوجيهيّة بشأن الشّركات وحقوق الإنسان

المبادئ التّوجيهيّة بشأن الأعمال التّجارية وحقوق الإنسان[117] هي إطار عمل، يُعرف أيضًا باسم شعار " الحماية والاحترام والانتصاف "، والذي أقرّه مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة في عام 2011.

ويحتوي هذا الإطار المرجعيّ على مبادئ تأسيسيّة ومبادئ تشغيليّة تتعلّق بالالتزامات التي تقع على عاتق الدّولة، والالتزامات التي تقع على عاتق الشّركات، وكذلك إنشاء وفعاليّة سبل الانتصاف القضائيّة وغير القضائيّة لضحايا الانتهاكات.

وتوفّر هذه المبادئ التّوجيهيّة «توضيحًا للدّول بشأن الآثار المترتّبة على واجبها في حماية» كلّ شخص يخضع لولايتها القضائيّة من انتهاكات حقوق الإنسان المتعلّقة بالأعمال التّجاريّة [...] [و] تقدّم أيضًا نصائح عمليّة للشّركات بشأن الخطوات التي يتعيّن اتّخاذها لضمان احترامها الحقوق المعترف بها دوليًا، ولمعالجة أيّ " انتهاك محتمل ". وهكذا فإنّ النّظام الذي تمّ تشكيله يضع إطارًا مشتركًا للعمل وتحديد المسؤوليّات، وبالتّالي " لتقييم سلوك الدّول والشّركات على حدّ سواء ".

في يونيو 2014، أنشأ مجلس حقوق الإنسان فريق عمل حكوميّ دوليّ مفتوح العضويّة لتطوير " صكّ دوليّ ملزم قانونًا لتنظيم أنشطة الشّركات عبر الوطنيّة وغيرها من المؤسّسات، في إطار القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان ".[118] ولا تزال مسودّة المعاهدة قيد الصّياغة ولكنّها خضعت بالفعل لثلاث جلسات مراجعة، عُقد آخرها في خريف عام 2021.

2. الرّؤية الأفريقية للتّعدين (AMV) وخطّة عملها (المجموعة ٧)

الرّؤية الأفريقية للتّعدين[119] هو إطار سياسة لعموم أفريقيا أنشأته شبكة من المبادرات على المستويات الإقليميّة والقاريّة والعالميّة التي تهدف إلى تحويل قطاع التّعدين في أفريقيا من أجل تنميتها المستدامة. وقد استرشدت ولادة الرّؤية الأفريقية للتّعدين هذه بالعديد من المبادرات السّياسيّة دون الإقليميّة والقاريّة، وبلغت ذروتها في عام 2009 في نسختها النّهائيّة. ويعتمد مقياس الرّؤية الأفريقية للتّعدين على العديد من مجالات التّدخّل التي توجّه استخدام الثّروة المعدنيّة لأفريقيا من أجل تنميتها المستدامة، وفقًا لإطار عمل على المدى القصير والمتوسّط والطّويل.

ويرتبط الاهتمام بهذه الرّؤية بالأهمّية الأساسيّة التي توليها الرّؤية الأفريقية للتّعدين لخلق قيمة مضافة على المستوى المحليّ. وفي الواقع، فإنّ مقياس الرّؤية الأفريقية للتّعدين ينفصل جذريًا عن الأطر التّوجيهيّة الأخرى لقطاع التّعدين، ويدعو إلى الرّوابط لاستخلاص أكبر قيمة ممكنة من أنشطة التّعدين. ويتمّ توضيح هذه الرّوابط في الرّؤية الأفريقية للتّعدين وخطة عملها من خلال عمليّة تمتدّ عبر سلسلة قيمة صناعة التّعدين بأكملها، من مرحلة رسم الخرائط الجيولوجيّة، من خلال الشّراء والتّرخيص، إلى أنشطة قطاع التّعدين وتعبئة الموارد المعدنيّة وتخصيصها.

وفقًا لـلرّؤية الأفريقيّة للتّعدين، يجب على الحكومات تعزيز قدرة وفعاليّة الهيئات التّنظيمية وتحسين ثقافة تفاعل هذه المؤسّسات مع المواطنين والمجتمعات المتأثّرة بالتّعدين. وهذا من شأنه أن يقلّل النّزاعات والتّوترات مع المجتمعات المحلّية بسبب النّزوح وتعطيل سبل العيش بسبب أنشطة التّعدين.

وتكرس خطّة عمل الرّؤية الأفريقية للتّعدين (2011)[120] واحدة من مجموعاتها الثّمانية «للقضايا البيئيّة والمجتمعيّة » وتحثّ البلدان وأصحاب المصلحة على تنفيذ العديد من الإجراءات الإلزاميّة لمنع أو العمل على الآثار السّلبية لأنشطة التّعدين على المجتمعات المحلّية وبيئتها.

والمبادئ التّوجيهية للرّؤية الأفريقية للتّعدين هي وثائق دوليّة توفّر معايير للسّياسة وتوجيهات فنيّة لتنفيذها كما تلهم التّوصيات لمعالجة نقاط الضّعف والقصور في قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات التّونسيّ الحاليّ.

VI. توصيات بشأن كفاءة المسؤوليّة المجتمعيّة وشروطها العامّة

أ. جعل المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات أداة لحماية حقوق الإنسان

الحقّ في الحياة، والحقّ في الصّحة، والحقّ في بيئة صحيّة، والحقّ في الماء هي من بين حقوق الإنسان التي يطالب بها السّكان المتضرّرون من آثار الشّركات في تونس. وعلى الرّغم من حقيقة أنّ تونس قد صادقت على عدد كبير من الاتّفاقيات الدّولية المتعلّقة بحقوق الإنسان، وأنّ قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات يشير إليها، فمن الواضح أنّ هذه الالتزامات لم تلهم رؤية القانون الحاليّ وأهدافه وأحكامه التّنفيذيّة. كما أنّ المجالات التي يشير إليها القانون ("البيئة والتّنمية المستدامة، وترشيد استغلال الموارد الطّبيعيّة وتعزيزها، وتنمية المهارات والتّشغيل، والحكم الرّشيد") لا تعكس نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان.

الفصل 1 من القانون: «المسؤوليّة الاجتماعيّة للشّركات جزء من المبادئ المنصوص عليها في الدّستور، والمجتمع الدّوليّ على أساس ميثاق الأمم المتّحدة بشأن المسؤوليّة الاجتماعيّة، والإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، ومواثيق منظّمة العمل الدّوليّة وميثاق وإعلان ريو بشأن البيئة والتّنمية».

المجتمعيّة للشّركات عند انعدام المسؤوليّة الاجتماعيّة للدّولة. ورقة بحث مؤتمريّة. النّدوة الدّولية الثانية للقانون والأعمال والبيئة، جامعة السّويسي، الرّباط. https://www.researchgate.net/publication/285054362_Droit_et_protection_de_l›environnement_limites_d›une_responsabilite_societale_des_entreprises_sans_responsabilite_societale_des_Etats/link/565d97d008ae4988a7bc8449/download

[117] المبادئ التّوجيهية بشأن الأعمال التّجارية وحقوق الإنسان، وتنفيذ إطار الأمم المتّحدة «الحماية والاحترام والانتصاف». https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR_FR.pdf

[118] موقع الأمم المتّحدة، مجلس حقوق الإنسان. https://www.ohchr.org/fr/hr-bodies/hrc/wg-trans-corp/igwg-on-tnc

[119] الرّؤية الافريقيّة للتّعدين، 2009. https://au.int/sites/default/files/documents/30995-doc-africaminingvisionfrench.pdf

[120] خطّة العمل لتنفيذ الرّؤية الافريقيّة للتّعدين، 2011. https://au.int/sites/default/files/documents/29812-doc-action_plan_final_version_jan_2012.pdf

على الرّغم من أنّ المبادئ التّوجيهيّة لا تحدّد حقوق الإنسان المحدّدة التي تتحمّل الشّركات مسؤوليّة احترامها، فإنّها تشير أيضًا إلى هذه السّلسلة من الصّكوك الدّوليّة لحقوق الإنسان التي صدّقت عليها الدّول، ولا تقلّل من هذه الحقوق، وهي حجر الزّاوية للمبادئ التّأسيسيّة والتّشغيلية. وعلى الدّولة والشّركات حماية هذه الحقوق واحترامها وإصلاحها في حال حدوث انتهاكات.

ومن جانبها، تجعل الرّؤية الأفريقية للتّعدين «مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان» هدفًا قصير المدى، وتوصي خطّة عملها " بمنح مؤسّسات حقوق الإنسان الوسائل لرصد وإنفاذ معايير حقوق الإنسان فيما يتعلّق بعمليّات التّعدين ".

ب. إلزام الشّركات باحترام الحقوق الاقتصاديّة والمجتمعيّة والبيئيّة

على الرّغم من أنّ الغرض الأساسيّ من قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات، بالإضافة إلى التّشريعات الاقتصاديّة والمجتمعيّة والبيئيّة القائمة، يتمثّل في الحاجة إلى جعل الشّركات مسؤولة، فإنّ المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات اليوم في تونس تستند إلى مناهج إراديّة تعتمدها الشّركات.
وبعيدًا عن النّهج التّحفيزيّ لقانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات الحاليّ، فإنّ المبادئ التّوجيهيّة تجعله التزامًا ملزمًا عندما تنصّ على أنّ «الشّركات يجب أن تكون على دراية بحقوق الإنسان وأن تبدي احترامها لها في جميع أنشطتها».
ولكي تكون أهداف المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات قابلة للتّحقيق، تذهب الرّؤية الافريقيّة للتّعدين إلى أبعد من ذلك بالقول إنّ نشر الصّناديق البيئيّة والمجتمعيّة يجب أن يكون مطلبًا إلزاميًا لمواصلة عمليّات التّعدين. وإذا كان الفصل الثّاني من قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات ينصّ فعليًا على «وجوب تخصيص الشّركات منحًا لتمويل برامج المسؤوليّة المجتمعيّة »، فيجب التّأكّد من أنّ الأموال لا تدعم المشاريع التي من شأنها «تعويض» الانتهاكات دون العمل على إيقافها. وبالتّالي فإنّ المشاريع التي تحمل علامة المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات تكون منفصلة تمامًا عن أنشطة الشّركة وانعكاساتها على حقوق المجتمعات المحلّية وبيئتها. ويعدّ إنشاء الشركات البيئية في قفصة وهدفها مثالا على ذلك: حيث لا يزال هذا المشروع المكرّس للنّظافة والمساحات الخضراء في مدن الحوض المنجميّ، غير قادر على حلّ الأضرار الصّحيّة والبيئيّة المرتبطة بطرق استخراج الفسفاط وغسله وتحويله من شركة فسفاط قفصة أو المجمّع الكيميائيّ التّونسيّ.
ولا يستبعد الإطار الحاليّ أن تكون مشاريع/تدابير المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات مستقلّة تمامًا عن أنشطة الشّركة وبالتّالي عن آثارها. ولذلك يجب ممارسة مسؤوليّة الشّركات كأولويّة فيما يتعلّق بتأثير الشّركة على بيئتها، وينبغي أن تكون جزءًا من أنشطة الشّركة وعلاقاتها مع أصحاب المصلحة.
وإذا كانت المسؤولية المجتمعيّة للشّركات مبنيّة على حماية حقوق الإنسان واحترامها وإنصافها، فلا يمكن أن تكون اختياريّة أو تعتمد على حسن نيّة الشّركات. وبالتّالي، يجب أن يكون الإطار القانوني بالإضافة إلى الحافز، ملزمًا، ويجب ألاّ تفي الشّركات بالتزاماتها لضمان حماية الحقوق الاقتصاديّة والمجتمعيّة والبيئيّة فحسب، بل يجب كذلك أن تأخذ التزاماتها في الاعتبار.
لكنّ هذا الشّرط، وهو شرط لا غنى عنه للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في خدمة حقوق الإنسان، لا يخلو من إطار وسيطرة الدّولة.

ج. تعزيز مسؤوليّة الدّولة ومواردها

إنّ تخفيف مسؤوليّة الدّولة لصالح النّوايا الحسنة للشّركات الذي يعكسه قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات الحاليّ، لا ينبغي أن يجعلنا ننسى واجب الدّولة في اعتماد وتفعيل التّشريعات التي تحمي هذه الحقوق بشكل فعّال وتضمن التّعويض المناسب في حالة حدوث انتهاك، بما يتعدّى حالة الشّركات. وقد تمّ تحديد هذا الواجب من خلال عدّة معاهدات دوليّة، بما في ذلك الميثاق الأفريقيّ لحقوق الإنسان والشّعوب الذي وضعته منظّمة الاتّحاد الأفريقيّ وصدّقت عليه تونس.

كما تشير المبادئ التّوجيهيّة للأمم المتّحدة إلى هذا الالتزام الواقع على عاتق الدّولة لحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات التي يرتكبها جميع الفاعلين في المجتمع. وتضع كذلك مبادئ تشغيليّة لجعلها أمرا واقعا عندما يتعلّق الأمر بالشّركات.
ويجب على الدّولة أيضًا، من أجل منع التّعدّيات أوّلاً وقبل كلّ شيء، أن تقدّم توجيهات للشّركات بشأن الأهداف والوسائل التي يجب أن تلتزم بها، ولكن أيضًا أن " تشجّع الشّركات على الإفصاح عن الطّريقة التي تدير بها تأثير نشاطها على حقوق الإنسان، وإرغامهم على القيام بذلك، إذا لزم الأمر".

وهكذا، فإنّ المبادئ تحدّد الالتزام بتقييم الآثار ووقف انتهاكات حقوق الإنسان التي تسبّبها هذه الآثار. وينصّ مقياس الرّؤية الافريقيّة للتّعدين أيضًا في هذا المعنى على أنّه " يجب على الحكومات تعزيز الأطر التي تحكم تقييم وإدارة وتنظيم الآثار البيئيّة والمجتمعيّة ".
وعليه، يجب على الحكومات، وفقًا للرّؤية الافريقيّة للتّعدين، " تعزيز قدرة وفعاليّة الهيئات التّنظيميّة، وتحسين ثقافة كيفيّة تفاعل هذه الشّركات مع المواطنين والمجتمعات المتأثّرة بالتّعدين ".

وفوق ذلك كلّه، يجب أن ينصّ القانون أيضًا، مثل أيّ لائحة ملزمة، على عقوبات حتّى لا تفلت الانتهاكات من العقاب، ولكن على الدّولة أيضًا ضمان التّعويض، بما فيه الوصول إلى وسيلة انتصاف فعّالة، على النّحو المذكور في المبدأ التّأسيسيّ رقم 25 والذي ينصّ على أن "تتّخذ الدّول التّدابير المناسبة من خلال الوسائل القضائية أو الإدارية أو التشريعية أو غيرها، لضمان تتبّع مثل هذه الانتهاكات إن حدثت داخل

أراضيها و/أو تحت ولايتها القضائية". وبالتّالي، فإنّ هذا الالتزام " يتطلّب اتّخاذ الإجراءات المناسبة لمنع مثل هذه الانتهاكات، وعند حدوثها، للتّحقيق فيها ومعاقبة مرتكبيها وعلاجهم من خلال السّياسات والقوانين والقواعد والإجراءات القانونيّة ".
وباختصار، فإنّ فلسفة ومهمّة القانون الحاليّ، على الرّغم من وجود مطالب قويّة ومعايير ذات صلة للاستجابة لها، لا تضمن اضطلاع المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات بخدمة حقوق الإنسان التي ستكون ملزمة للشّركات وموجّهة لتأثيراتها، والتي سيكون تطبيقها وضمان تحقيقها خاضعا لرقابة الدّولة ومؤسّساتها.

وعلاوة على ذلك، فإنّ النّصوص التّطبيقيّة لأحكام القانون لم تر النّور. وبالتّالي يمكن التّوصية بأحكام وتدابير ملموسة على أساس الأحكام المنصوص عليها في القانون الحاليّ ولكن أيضًا بناءً على توصيات المبادئ والرّؤية الافريقيّة للتّعدين.

VII. توصيات للتّنفيذ الفعّال والمؤثّر للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات

أ. تفويض المؤسّسات القائمة والمختصّة بالفعل

إنّ إنشاء هيئات أو مؤسّسات جديدة ينصّ عليها القانون يظلّ موضع تساؤل، نظرًا لأنّ العديد من المؤسّسات قائمة بالفعل ويمكنها الاضطلاع بالوظائف المقصودة منها.

ومن خلال النّصّ على إعطاء الأولويّة للتدّخلات المتعلّقة بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات التي سيتمّ إنشاؤها في البداية على المستوى الإقليميّ، فإنّ قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات يعطي بالتّأكيد فرصة أو على الأقلّ ظروفًا أفضل لزيادة تعزيز مشاركة المجتمعات المحّلية. ويجب أن يظلّ إنشاء " لجنة توجيهيّة إقليميّة للمسؤوليّة المجتمعيّة " (الفصل 4) موضوع مرسوم لتحديد تركيبة اللّجنة واختصاصاتها وصلاحيّاتها. وعليه، نوصي بإنشاء هذه اللّجان في إطار الهيئات القائمة مثل مجالس التّنمية الجهوية، وألاّ يقتصر دورها على مجرّد " إسداء الرّأي "، بل يتعدّاه إلى سلطة صناعة القرار لاتّخاذ قرار بشأن برامج المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات التي تقدّمها الشّركات. وبالتّالي سيكون لهذه اللّجان سلطة إبطال هذه البرامج إن لم تلبِّ الاحتياجات والأولويّات المتعلّقة بتنمية المنطقة و/أو إن لم تضمن حماية حقوق المجتمعات المحلّية.

ثمّ سيكون من الضّروريّ بعد ذلك تفويض هيئة مختصّة على المستوى الوطنيّ تكون مسؤولة عن التّوجيهات والموافقة على الإجراءات للتأكّد من أنّها تتوافق مع إطار المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات الذي تمّ تحديده وأنّها ستلبّي الأهداف. كما يمكن أن تؤدّي هذه الهيئة أيضًا وظائف استشاريّة لدعم الشّركات.
إنّ إنشاء مرصد للمسؤوليّة المجتمعيّة المنصوص عليه في القانون (الفصل 6) والذي يجب أن يكون أيضًا موضوع مرسوم، من شأنه أن يخفّف من حجم المسؤوليّات والإجراءات. ومن بين الهيئات التي يمكن أن تتولّى هذه المسؤوليّة عن الرّقابة والموافقة على المستوى الوطنيّ، نجد مرصد البيئة والتّنمية المستدامة (OTEDD) كخيار قابل لمزيد الدّراسة. حيث يعمل المرصد المسؤول عن مراقبة البيئة منذ إنشائه في عام 1994، بإشراف من وزارة البيئة، مع كثير من المؤسّسات الأخرى مثل وزارة الطّاقة أو الشّؤون المجتمعيّة أو المؤسّسات العموميّة في قطاع المياه. ومن شأن منح المرصد صلاحيّة المتابعة والتّقييم فيما يتعلّق بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات أن يسمح بإجراء حوار حقيقيّ. كما من شأنه أيضًا أن يجعل من الممكن دمج المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في رؤية وسياسة أكثر شمولا حول التّنمية المستدامة.
تجعل الرّؤية الأفريقية للتّعدين تعزيز الشّركات في مقدّمة الإجراءات اللاّزمة للاضطلاع بالدّور التّنظيميّ والمسؤوليّة الوقائيّة للدّولة. وللقيام بذلك، يجب على الدّولة أيضًا أن تمنح مؤسّسات حقوق الإنسان الوسائل لرصد وإنفاذ معايير حقوق الإنسان في سياق عمليّات التّعدين (المجموعة 5). وفي هذا الجانب من المراقبة والرّقابة، يمكن لهيئة التّنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة (هيئة دستوريّة تمّ إنشاؤها في عام 2019)، أو حتى الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحرّيات الأساسيّة أن تلعب دورًا ومهمّة محدّدة في سياق المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات، حيث أنّ اللّجنة لديها بالفعل آليّات للشّكاوى.

ب. اعتماد تدابير تضمن "السّلوك الشّفاف المفيد" للشّركات

الافريقيّة للتّعدين:
-التّقييمات الاستراتيجيّة والبيئيّة والاجتماعيّة (SEA)؛
-تقييمات الأثر البيئيّ (EIA)؛
-تقييمات الأثر الاجتماعي (SIAs)؛
-تقييمات الأثر الصّحّيّ (HIA)

يجب أن يكون الإطار الحاليّ المتعلّق بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات مسلّحًا بأدوات وتدابير ملموسة للغاية. ويمكن "لهذا المبدأ (المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات) الذي تبنتّه الشّركات كجزء من التزامها بتحمّل المسؤوليّة المرتبطة بتأثير نشاطها على المجتمع والبيئة" (الدّيباجة)، أن يستفيد من المبادئ التّوجيهية والرّؤية الافريقيّة للتّعدين كموارد قيّمة هنا لضمان " الشّفافيّة والسّلوك المفيد " (الدّيباجة) للشّركات التي يستهدفها القانون.

وتتطلّب المبادئ التّوجيهيّة من الشّركات تنفيذ "العناية الواجبة بحقوق الإنسان"، وهي عمليّة تتضمن "تقييم الآثار الفعليّة والمحتملة لحقوق الإنسان، وتجميع النّتائج والمتابعة، ورصد الإجراءات المتّخذة والإبلاغ عن كيفيّة معالجة هذه الآثار" (المبدأ التّشغيليّ 17). وعليه، فإنّ العناية الواجبة هي نظام يجب وضعه كجزء من تطبيق قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات، بالإضافة إلى دراسات الأثر الحاليّة في تونس.

تشير الرّؤية الافريقيّة للتّعدين (VMA) على وجه التّحديد إلى أنواع التّقييمات التي من المستحسن تقديمها إلى الشّركات والتي تحثّ

الدّول على "دمج التّقييمات البيئيّة والمجتمعيّة الاستراتيجيّة، وتقييمات الأثر البيئيّ، وتقييمات الأثر الاجتماعيّ وتقييمات الأثر الصّحيّ في السّياسات والقوانين واللّوائح الوطنيّة، وجعلها أدوات إلزاميّة للموافقة على مشاريع التّعدين".

ويجب أن تكون الشّفافيّة وإعداد التّقارير، خلال جميع مراحل العمليّة، فعّالة، لضمان الحقّ في المعلومات ومشاركة المواطنين. ويسير المبدأ الحادي والعشرون للأمم المتّحدة في هذا الاتّجاه من خلال التّأكيد على الحاجة إلى " توفير معلومات كافية لتقييم فعاليّة التّدابير التي تتّخذها الشّركة لمعالجة التّأثير على حقوق الإنسان ".

وهناك وثائق يمكن أن توجّه فهم الشّركات وتدعمها في تخصيص أهداف المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات بناءً على معرفتهم بتأثيرات أفعالهم، ويجب عليهم بعد ذلك تكييف أساليب الإنتاج الخاصّة بهم وعلاقاتها باحترام حقوق الإنسان، وكذلك " تخطيط تدابير علاجيّة أو التّعاون في تنفيذها وفقًا لإجراءات مشروعة، عندما يكون لها آثار سلبيّة " (المبدأ 22).

ونظرًا لأنّ القانون لا ينشئ التزامًا بالإبلاغ على الرّغم من التّأكيد على مبدأ للشّفافيّة، لا يتعلّق بالمساءلة أو التّعويض، فإنّ تقييم ومراقبة سلوك الشّركات لا يزال غير مؤكّد. ومع ذلك، فإنّ العناية الواجبة وإعداد التّقارير هي مع ذلك متطلّبات أساسيّة وضروريّة لإقامة حوار ملموس بين أصحاب المصلحة، ومسؤوليّة اجتماعيّة فعّالة للشّركات.

ج. ضمان مشاركة المجتمعات التي يحتمل تعرّضها لآثار الشّركات

يشير قانون المسؤولية الاجتماعية للشّركات، من خلال تحديد هدف «ترسيخ مبدأ المصالحة بين الشّركات وبيئتها البيئية والمجتمعيّة من خلال مساهمتها في عمليّة التّنمية المستدامة والحوكمة الرّشيدة»، إلى المجتمعات التي لا تتمتّع بامتياز الاستشهاد بها واستهدافها مرّة واحدة على وجه التّحديد. حيث تبقى مشاركتهم رهينة اضطلاع جنة توجيهية جهويّة بالممارسة الجيّدة "للحكم الرّشيد". ومن جانبها، تلاحظ الرّؤية الافريقيّة للتّعدين أنّ " المقاربات التّشاركيّة غير الملائمة يمكن أن تؤدّي إلى صراع مع المجتمعات غير الرّاضية عن مشاريع التّعدين " (المجموعة 5 من الرّؤية الافريقيّة للتّعدين). ومن ثمّة، فإنّ مقياس الرّؤية الافريقيّة للتّعدين يجعل مشاركة المجتمع عنصرًا مركزيًا، بحجّة أنّه من الضّروريّ «تطوير وتنفيذ مبادئ توجيهيّة لاتّفاقيات التّأثير والفوائد مع المجتمعات في مناطق التّعدين وبناء قدرات المجتمعات ومنظّمات المجتمع المدنيّ للتّفاوض بشأن اتّفاقيات التّأثير والمزايا".

وعند تقييم مخاطر حقوق الإنسان، ينصّ المبدأ 20 على أنّ الشّركات يجب أن تشارك في " مشاورات هادفة مع المجموعات المحتمل تأثّرها والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصّلة "، و " الاعتماد على كلّ من المصادر الدّاخلية والخارجيّة، بما في ذلك أصحاب المصلحة ".

لذلك لا يمكن لقانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات الاستغناء عن المراسيم التّنفيذية التي ستعطي مضمونًا لهذا «الحكم الرّشيد»، ويجب أن يمرّ هذا عبر تقييم الآليّات والممارسات القائمة مع المجتمعات لإضفاء مكانة ملموسة في القرار وتنفيذ برامج المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات.

خلاصـــة

تسلّط هذه النظرة العامّة على التطوّرات في مسار تنمية قطاع الطاقة المتجدّدة في تونس الضوء على العديد من أوجه عدم التوافق مع نموذج الانتقال العادل. أوّلًا، نشير إلى الحدود لجهة صناعة القرار ديمقراطيًا، بسبب تأثير عدد من الفاعلين الأجانب ونقص التشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين (مثل الاتحاد العام التونسي للشغل أو المجتمعات المحلية). أدّى ذلك إلى إقحام قانون 2015 الذي يشجّع على الخصخصة، بما في ذلك في شكل الشراكات بين القطاعيْن العام والخاصّ، وإلى حشر تونس بقوّة في إطار المخطّط النيوليبرالي العالمي المتعلّق بتطوير الطاقة المتجدّدة. وقد فَتح ذلك الباب أمام المبادرات الاستعمارية الجديدة، مثل ديزيرتيك وتونور، التي تمنع سيطرة الحكومة على مشاريع الطاقة المتجدّدة، وبالتالي تعرقل سيادة التونسيين على مواردهم. علاوة على ذلك، يعزّز هذا المسار المُختَار التبعيّة الماليّة والمعرفيّة للجهات الخارجيّة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستيراد التكنولوجيا، بدلاً من الاستثمار التونسي في السيادة على الطاقة من خلال التنمية المحلية لقطاع الطاقة المتجدّدة. ويعني ذلك أنّ الاستراتيجية الحالية قصيرة الأمد التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة في العقد الماضي، من خلال اختيار الاستثمار في الشراكة بين القطاعيْن العام والخاصّ بدلاً من الخدمات العموميّة، قد ركّزت بشكل أكبر على جذب المستثمرين من القطاع الخاصّ (والأجانب على وجه الخصوص) وتأمين أرباحهم - على الرغم من العبء المالي طويل الأجل الذي قد يسبّبه ذلك – عوضًا عن تعزيز التنمية المحلية. ونتيجة لذلك، يتمّ إهمال حقوق المجتمعات المحلية، وتتراوح الآثار بين عدم كفاية الوصول إلى الكهرباء ومصادرة الأراضي، وتحديدًا لمن يعيشون في المناطق المُهمَّشة أصلًا.

يستمرّ هذا الإطار الهيكلي في تبجيل الفاعلين من المناطق الأكثر حظاً نسبيًا، في حين يكون نصيب المناطق الفقيرة المزيد من التهميش والتجريد من مواردها. يبدو، مرّة أخرى، أنّ معظم هذه الديناميّات قصيرة الأمد ويقودها اللهث وراء الأرباح، وهو ما يفسر أيضًا سبب عدم كفاية الأحكام المتعلقة بحماية البيئة الطبيعية. نظرًا للتركيز الشديد على تنفيذ المشاريع الكبيرة بأيّ ثمن، لا يوجد اهتمامٌ كافٍ باحتياجات السكّان المحلّيين وبالبيئة التي يقع فيها إنشاء هذه المشاريع، ولا يتمّ إيلاء ما يكفي من انتباه للظروف المطلوبة لإدماجهم في الاقتصاد الوطني. على الرغم من ضعف النفاذ إلى المعلومات والنقص في العمل الاستقصائي والميداني (ممّا كان سيتيح معرفة أكبر حول من يملك ماذا، ومن يفعل ماذا، ومن هم الرابحون والخاسرون)، فإنّ بعض الحالات - مثل قضية برج الصالحي - تكشف عن أوجه قصور عميقة في الإطار الراهن، وتفترض امكانيّة وجود العديد من الأمثلة المشابهة التي لم تلفت انتباه الرأي العامّ بعد.

بناءً على تحليلنا للخبرات المحلّية في تونس، فإنّ من شأن الانتقال العادل أن يمنح الأُسر والمجتمعات المحلّية الوسائل اللازمة لإنتاج الكهرباء الخاصة بها بالاعتماد على مشاريع الطاقة الكهروضوئية الصغيرة، ممّا سيقلّل من الاحتياجات لرأس المال والمعرفة ويعزّز تنمية الفاعلين المحلّيين المولّدين لفرص العمل. في مختلف أنحاء العالم، شرع العديد من فاعلي المجتمع المدني في مرحلة إعادة تفويض الصلاحيات للبلديّات - أيْ استعادة الملكية العموميّة للخدمات – من أجل إرساء خدمات عامّة «يقودها المجتمع المحلّي وتراعي المناخ»، من خلال استرجاع السيطرة على الموارد المحلّية. وبالتالي، يجب تجنّب الخصخصة في المقام الأول[65]. يمكن للحكومات المحلية أن تشجّع الشركات المحلية على تركيب أنظمة كهروضوئية صغيرة الحجم من أجل كسر التعزيز الحالي لأوجه عدم المساواة بين الجهات. كما أن إدارة هذه المشاريع على المستوى المحلي ستمنح المزيد من الملكية والحقوق والسلطة للمجتمعات المحلية من أجل التحكم والإشراف على وسائل الإنتاج في قطاع الطاقة.

شفيق بن روين: عضو مؤسّس ورئيس المرصد التونسي للاقتصاد.
فلافي روش: متدرّبة بالمرصد التونسي للاقتصاد
تحرير **آشلي انقلز**

فهرس المؤلّفات

• في المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات: مفهومًا ونظريّةً

• Acquier, A., (2008). Développement durable et management stratégique : piloter un processus de transformation de la valeur, Actes du colloque de l'AIMS, Nice.

• Allouche J, Huault I., Schmidt G. (2004). Responsabilité sociale des entreprises : la mesure détournée ? Montréal.

• Baba S., Moustaquim R., Bégin E. (2016) Responsabilité sociale des entreprises : un regard historique à travers les classiques en management stratégique. VertiO – la revue électronique en sciences de l'environnement. Volume 16. Numéro 2.

• Balch O. (2016). Indian law requires companies to give 2% of profits to charity. Is it working? The Guardian

• Bardelli P. (2005). Nouveau Monde, Nouvelle régulation sociale : Démystifier la Responsabilité Sociale des Entreprises. Management & Avenir 2005/4 (n° 6), p. 111-129.

• Carroll A. (1979). A Three-Dimensional Model of Corporate Performance. Academy of Management Review, Vol. 4, No. 4, p. 497-505.

• Cherkaoui A. (2015). La responsabilité sociale des entreprises : un concept controversé. Revue économie, gestion et société. N°3.

• Friedman M., (1970). The social responsibility of business is to increase its profits. New York Times Magazine.

• Konadu V. (2015). Debate on mandatory corporate social responsibility. Conference paper presented at National Seminar on Strategies for Business Excellence in Global Era.

• Kerstin Sahlin-Andersson, (2006). Corporate social responsibility: a trend and a movement, but of what and for what?, Corporate Governance: The international journal of business in society, Vol. 6 Iss 5 pp. 595 - 608

• Laboratoire PS2D (2009). De l'efficacité des systèmes incitatifs pour l'engagement des entreprises dans le Développement Durable : cas des entreprises tunisiennes. Colloque Energie, changement climatique et DD.

• Lee M.D.P., (2008). A review of the theories of corporate social responsibility: Its evolutionary path and the road ahead, International Journal of Management Reviews, 10(1), pp. 53-73.

• Lemercier T. (2009). La RSE en Inde : vers le dépassement de la tradition philanthropique ? Reflets et perspectives de la vie économique 2009/4 (Tome XLVIII), p. 79-87.

• Molénat, X. (2011) La responsabilité sociale de l›entreprise, nouvel esprit du capitalisme ? Sciences Humaines, vol. 224, no. 3, pp. 45-45.

• Morth U. (2004) Soft Law in Governance and Regulation: an interdisciplinary analysis. Edward Elgar, Cheltenham.

• Pasquero J., (2005). La responsabilité sociale de l›entreprise comme objet des sciences de gestion : Un regard historique. Presses de l'Université du Québec. Responsabilité sociale et environnementale de l›entreprise, p. 80–111.

• Petit B. et Nicolai I. (2015). Droit et protection de l'environnement : limites d'une responsabilité sociétale des entreprises sans responsabilité sociétale des Etats. Conference paper.

• Phipps S. (2014) Extractivisme et acceptabilité sociale. MICLA.

• Quairel-Lanoizelée F. et Capron M. (2004). Mythes et réalités de l'entreprise responsable. La découverte, Paris.

• Taebi B., Safari A. (2017). On effectiveness and legitimacy of "shaming" as a strategy for combatting climate change. Sci Eng Ethics. 23(5).

• Walley N. ; Whitehead B. (1994). It's not easy being green. Harvard Business Review

• حول البيئة والحركات المجتمعيّة والصّناعات الاستخراجيّة في تونس

o Boubaker S, et Hassen M. (2017). La Compagnie des Phosphates de Gafsa (CPG) : état des lieux de la gouvernance et recommandations. IACE. Instauring an Adovcacy Champion for Economy.

o Hakyma Dadci L. (2014) Eau, service public et industrie extractive en Tunisie : les droits humains otages des intérêts privés. Aitec

o Ministère de l'environnement. Evaluation de la vulnérabilité, des impacts du changement climatique et des mesures d›adaptation en Tunisie, 2016

o Observatoire Social Tunisien (2019). Rapport du Premier Semestre 2019 des mouvements sociaux suicides et violences. FTDES. Numéro 70.

o Régis Kpossa, M. (2015). La communication externe autour des engagements RSE dans les industries controversées : Quelle image perçue par le consommateur ?. RIMHE : Revue Interdisciplinaire Management, Homme & Entreprise, 16(2), 60-74.

• حول المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس

o Ammar Belaid A. , Bouhassine Gharbi I. (2015). La démarche RSE des banques tunisiennes : retour d'expériences de la BNA. Revue marocaine de recherche en management et marketing, n°12.

o Belgasmi J., (2009). Etude exploratoire du marché de la RSE en Tunisie. GTZ/MEDD.

o Ben Boubaker Gherib J. , Spence M. & Ondoua Biwolé V. (2009): Développement durable et PME dans les pays émergents : Entre proactivité, opportunisme et compromis, Journal of Small Business & Entrepreneurship, 22:3, 355-375

o Ben Hassine L. & Ghozzi-Nékhili C. (2013). Perception de la responsabilité sociale des entreprises par leurs dirigeants : Une comparaison entre

PME tunisiennes certifiées et non certifiées. Revue internationale P.M.E., 26(2), 59–80.
o Ghozzi-Nekhili C. , et Souad Kamoun-Chouk. (2012). Stratégies de responsabilité sociale d›entreprise des acteurs BIO en Tunisie. Innovations, vol. 37, no. 1, pp. 177-194.
o Ghozzi-Nekhili C. , Emna Gana-Oueslati, et Daniel Labaronne. (2015). Normalisation et Responsabilité Sociétale des Entreprises en Tunisie : le rôle des certifications internationales. Recherches en Sciences de Gestion, vol. 109, no. 4, pp. 101-124.
o Koleva, Petia, et Jouhaina Gherib. (2012). La responsabilité sociale des entreprises en Tunisie : une lecture institutionnaliste. Revue Tiers Monde, vol. 212, no. 4, pp. 83-99.
o Labaronne, Daniel, et Emna Gana-Oueslati. (2011). Analyse comparative Maroc-Tunisie du cadre institutionnel de la RSE dans les PME. Management & Avenir, vol. 43, no. 3, pp. 103-121.
o Laboratoire PS2D (2009). De l'efficacité des systèmes incitatifs pour l'engagement des entreprises dans le Développement Durable : cas des entreprises tunisiennes. Colloque Energie, changement climatique et DD.
o Louati I., (2012). La Responsabilité Sociétale des Entreprises (RSE) en Tunisie : Etat des lieux. Partenariat de Développement avec le Secteur privé (GIZ-DPP). Center for Cooperation with the Private Sector (CCPS)- Afrique du Sud.
o Ministère des affaires locales et de l'environnement. (2018). Etude pour l'élaboration d'une stratégie nationale de la responsabilité sociétale des entreprises et des organisations. Stratégie de développement, rapport de synthèse.
o Mkaouer S. (2015) Les entreprises en Tunisie sont-elles socialement responsables ? Résultats de l'enquête compétitivité 2013. Tribune de l'IT-CEQ, n°6.
o PGE Gabès. (2019). L'impact des émissions industrielles à Gabès : un coût considérable pour l'économie de la région. Communiqué de presse.

الملاحق

الملحق 1: القانون 2018-35 المؤرّخ 11 جوان 2018 بشأن المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات

المصدر: بوّابة المعلومات القانونيّة التّونسيّة:

http://www.legislation.tn/fr/detailtexte/Loi-num-2018-35-du----jort-2018-049__2018049000351?shorten=m8bs

قانون عدد 35 لسنة 2018 مؤرخ في 11 جوان 2018 يتعلّق بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات (1).

باسم الشّعب،

وبعد مصادقة مجلس نوّاب الشّعب،

يصدر رئيس الجمهوريّة القانون الآتي نصّه:

الفصل 1: يهدف قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات إلى تكريس مبدأ المصالحة بين المؤسّسات ومحيطها البيئيّ والاجتماعيّ من خلال مساهمتها في مسار التّنمية المستدامة والحوكمة الرّشيدة وفقا للتّشاريع الجاري بها العمل.

وتتنزّل المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات ضمن المبادئ التي كرّسها الدّستور والمجتمع الدوليّ استنادا إلى ميثاق الأمم المتّحدة للمسؤوليّة المجتمعيّة والإعلان العالميّ لحقوق الإنسان ومواثيق منظّمة العمل الدّولية وإعلان ريو بشأن البيئة والتّنمية.

وتعتبر المسؤوليّة المجتمعيّة مبدأ تنتهجه المؤسّسات حرصا منها على ضرورة تحملها مسؤوليّة تأثير نشاطها على المجتمع والبيئة من خلال تبني سلوك شفاف يعود بالفائدة على المجتمع جهويا.

الفصل 2: تنطبق أحكام هذا القانون على المؤسّسات والمنشآت العموميّة والخاصّة.

على المؤسّسات المنصوص عليها بالفقرة الأولى تخصيص اعتمادات لتمويل برامج المسؤوليّة المجتمعيّة.

1) الأعمال التّحضيريّة :

مداولة مجلس نوّاب الشّعب ومصادقته بجلستــه المنعقـدة بتاريخ 29 ماي 2018.

الفصل 3: تنجز المشاريع في إطار المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات خصوصا في المجالات التّالية:

- البيئة والتّنمية المستدامة،
- ترشيد استعمال الموارد الطّبيعية وتثمينها،
- تنمية المهارات والتّشغيل،
- الحوكمة الرّشيدة.

الفصل 4: تحدث بمقتضى هذا القانون لجنة قيادة جهويّة للمسؤوليّة المجتمعيّة تحدد أولويّات التدخل طبقا للفصل 3 أعلاه.

تضبط تركيبة اللّجنة واختصاصاتها وصلاحيّاتها بأمر حكومي، وفق قواعد الحياد والاستقلالية والمسؤولية.

الفصل 5: تتولّى المؤسّسة المعنية وفق الفصل 2 أعلاه متابعة المسائل المتعلّقة بالمسؤوليّة المجتمعيّة واقتراح المشاريع ومتابعتها بالتّنسيق مع اللّجنة الجهويّة.

يمكن للمؤسّسة المعنيّة تنفيذ مشاريعها المتعلّقة بالمسؤوليّة المجتمعيّة بعد الأخذ برأي اللّجنة الجهويّة.

تسهر المؤسّسات على نشر التّقارير المتعلّقة بالبرامج التي تمّ تنفيذها للعموم والتّعريف بها.

الفصل 6: يحدث برئاسة الحكومة مرصد المسؤوليّة المجتمعيّة يتولى:

- متابعة برامج المسؤوليّة المجتمعيّة ومراقبة مدى تطابقها مع مبادئ الحوكمة الرّشيدة والتّنمية المستدامة.
- النّظر في التّقارير النّهائية المقدّمة إليه سنويا من اللّجان الجهوية.
- إعداد تقرير سنويّ حول وضع المسؤوليّة المجتمعيّة يحيله إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس نوّاب الشعب ورئيس الحكومة.
- إسناد جائزة سنويا لأفضل مؤسّسة في إطار مبدأ المسؤوليّة المجتمعيّة.
- العمل على تحقيق التّوازن بين الجهات والتّمييز الإيجابيّ في برامج المسؤوليّة المجتمعيّة وفق الفصل 12 من الدّستور.
- إحداث وإدارة منصّة إلكترونية للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات.

تضبط تركيبة المرصد وتنظيمه وتسييره بأمر حكوميّ.

ينشر هذا القانون بالرّائد الرسميّ للجمهوريّة التّونسية وينفّذ كقانون من قوانين الدّولة.

تونس في 11 جوان 2018.

رئيس الجمهوريّة

محمد الباجي قايد السّبسيّ

الملحق 2: جدول المقابلات المجراة

لقد اخترنا أن نلتقي بعدّة أنواع من الجهات الفاعلة الرّئيسيّة التي اشتغلت على قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات: من نوّاب ومانحين وأخيرًا الجهات الفاعلة في المجتمع المدنيّ (جمعيّات ومنظّمات الأعراف).

المنظّمة	الاسم واللّقب	الوظيفة	تاريخ ومكان المقابلة	علاقته/ها بالمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات	علاقته/ها بالقانون
معهد المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في تونس (IRSET)	السّيّدة علياء شلبي	منسّقة المعهد	20/07/2019 10.00 – 12.00	التّرويج للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات بين الشّركات شبكة الميثاق الدّوليّ	التّعاون في المفاوضات، العلاقة الإيجابيّة
بعثة الاتّحاد الأوروبي في تونس	السّيد كوينتين بينيو (Quentin Peignaux)	مكلّف بالمساعدة والتّعاون، مجال البيئة والطّاقة	23/07/2019 15.00 – 17.00	تمويل البرامج البيئيّة بما في ذلك مشروع دعم الحوكمة البيئيّة للنّشاط الصّناعيّ في قابس (PGE-Gabès)	علاقة غير قويّة، نقد القانون
كنفيدراليّة المؤسّسات المواطنة التّونسيّة (CONECT)	السّيّدة دوجة الغربي	نائبة رئيس كنفيدراليّة المؤسّسات المواطنة التّونسيّة	24/07/2019 11.00 – 12.30	التّرويج للمسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات بين الشّركات تسمية المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات	دعم القانون نقد العمل الخيريّ
سوليدار تونس	السّيّدة لبنى الجريبي	رئيسة سوليدار تونس	30/07/2019 11.00 – 12.00	/	صياغة ورقة حول مشروع قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات مع منظّمة محامون بلا حدود
سوليدار تونس	السّيّدة أميرة كريداغ	عضوة سابقة بسوليدار تونس	02/08/2019، 17.30 – 18.30	/	صياغة ورقة حول مشروع قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات مع منظّمة محامون بلا حدود
وكالة التّنمية الفرنسيّة في تونس	السّيّدة ساندرا ريفيردي (Sandra Reverdi)	مدير مشروع قسم البنيّة التّحتيّة	06/08/2019 09.00 – 10.00	تمويل برامج القطاع الخاصّ بما في ذلك منحة المجمّع الكيميائيّ التّونسيّ (GCT)	/
محامون بلا حدود تونس	السّيّدة زينب المرّوكي	منسّقة مشاريع	08/08/2019 10.30 – 12.00	نقد المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات في سياق حوكمة الصّناعات الاستخراجيّة	صياغة ورقة حول مشروع قانون المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات مع منظّمة محامون بلا حدود
أوقفوا التّلوث بقابس (SPG)	السّيّد خير الدّين دباية	عضو في الحركة	07/08/2019 10.30	انتقاد أساليب الصّناعات الملوّثة بقابس	

contact@economie-tunisie.org
www.economie-tunisie.org
21, Rue du Niger - 1002 Tunis belvedere - Tunisia
www.facebook.com/ObsTunEco
(+216) 36 329 939